النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⴰⵡⵉ

■ العدد : 557 ■ من 23 الى 29 ماي 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الطاهر الدريدي :

ضيف العدد

بعد أكثر من 13 سنة على اتفاق 26 ابريل 2011، لازال العمال الزراعيون يعانون الحكرة، ولازال الفرق بني الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات قائما، ولم يتساوى الحد الأدنى ويتوحد، بل ازداد الفرق اتساعا.

15

حوار اجتماعي بطعم التراجع عن المكتسبات

06

76 عاما على النكبة.. طوفان الأقصى تغير وجه العالم

10

أي حوار اجتماعي في ظل اختلال ميزان القوى؟

09 08 07

كلمة العدد:

مطالب مشتركة، معركة موحدة لانتزاع مكاسب اجتماعية حقيقية

تكاد جلبة الحوارات الاجتماعية تهدأ على مسافة زمنية قصيرة من نهاية هذا «الموسم» وبالكاد أنهت الحكومة ترتيب وعودها وهي تستعد لتنفيذ اتفاق 29 أبريل 2024، الموقع مع المركزيات النقابية. وبين توقيع الاتفاق وتنزيل بعض بنوده، تطلع علينا يوميا قرارات الزيادة المهولة في المواد الأساسية للاستهلاك (غاز البوطان، المحروقات، أثمان الخضر وغيرها...).

بين الكلفة النقدية لتنفيذ الاتفاق، تتعذر الحكومة وتتلكأ أمام المبلغ المقدر ب 20 مليار درهما. وبين ما تعتزم سرقته من جيوب المواطنات والمواطنين عبر الزيادة غير المبررة في المواد الاستهلاكية الأكثر حيوية، تتجه الأمور إلى استكمال العودة إلى نقطة الصفر. هذا الاتفاق الذي لا يرقى إلى مطامح الشغيلة المغربية، لا أثر له على المعيش اليومي وتغطية مصاريف السكن والتطبيب والتعليم وغيرها، لكن جعلت منه الحكومة والاعلام الرسمي حدثا كبيرا ينضاف إلى أكذوبة الدعم الاجتماعي المباشر للأسر تحت شعار «الدولة الاجتماعية».

من دون الدخول في عمليات حسابية، يبدو واضحا ومن دون الحاجة إلى دعاية إعلامية، أن الأوضاع المعيشية للطبقات الشعبية بما فيها الطبقات الوسطى سوف تزداد أزمتها تعمقا، بل سوف تتعمق أزمة الطبقات المسحوقة ويصعب إخراجها من نفق التفقير والبطالة والهشاشة وما يترتب عنها من أمراض وظواهر اجتماعية المعهودة منها والجديدة...بينما تتستر المنابر الإعلامية الرسمية والمخزنية على سياسات خطيرة تضرب في العمق السيادة والقرار السياسي للدولة وهي تمعن في استمرار مسلسل الفساد واختلاس الأموال العمومية من طرف «المنتخبين» وذوو النفوذ من خدام الدولة المخزنية. ما هو مصير الأموال الطائلة المهربة إلى الخارج؟ وما مصير الأموال العمومية التي ثبت فيها تورط العديد من المسؤولين؟ أم أن كل تلك التهم والجرائم تستوجب من دولة المخزن التغطية عيها وتحويرها في اتجاه (عدم) الافلات من العقاب في الجرائم الاقتصادية على غرار الافلات من العقاب في الجرائم السياسية وطي الصفحات ...

هل تصعب تغطية كلفة الحوار الاجتماعي والاتفاق الذي ترتب عليه على علاته؟ بينما تقر حكومة أرباب العمل والباطرونا العفو عن مهربي الأموال من المغرب إلى الخارج كما تضمن مشوع قانون مالية 2024 وهو ينص من خلال مادة جديدة حول إحداث مساهمة إبرائية تتعلق بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والمنشآت المتواجدة بالخارج في ملك الأثرياء المغاربة لا زال العديد من محميي المافيا المخزنية وكبار ملاكي الأراضي ينفلتون من أداء الواجب الضريبي بل يستفيدون من حيازة مشاريع وتدبير مرافق عمومية التفويض أو بالسطو على صفقات عمومية ترسو كالعادة لفائدتهم خارج القوانين المعمول بها...

انها ببساطة مؤامرة أقل من اتفاق اجتماعي وأكبر من جريمة سرقة ثروات الوطن « تفرض على الحاكمين ترتيب مواجهة استباقية لأي عصيان أو تمرد اجتماعي» قد يدفع الناس إلى إعلان سلسلة إضرابات في قطاعات العمومية منها والخاصة. وبذلك يكون أهم ما في الحوار الاجتماعي الحالي هو تمرير القانون التكبيلي للإضراب المزمع اعتماده فضلا عن ما يسمى إصلاح أنظمة التقاعد من طرف الدولة مهما كلف ذلك. ومهما كانت المكاسب الهشة التي هي في الأصل نتاج معارك نضالية طويلة خاضتها الطبقة العاملة بمختلف الفئات ومن أهمها نضالات الشغيلة التعليمية، لا بد من تثمين هذه النضالات وانفتاحها من جديد على المطالب المشتركة وفي مقدمتها اسقاط قانون الإضراب وتحصين المكتسبات والحريات وعلى رأسها الحق في التنظيم والانتماء النقابي وغيرها.

فتح معارك نضالية جديدة على أرضية هذه المطالب المشتركة، تقتضي المبادرة تجاه المعنيين من شغيلة القطاعين الخاص والعمومي بإطاراتهم القطاعية في كل المركزيات النقابية المناضلة. أيضا بإشراك الحركة الطلابية وحركة النضال ضد البطالة وخاصة الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب... في حراك نضالي موحد يتجاوز توافقات البيروقراطيات المتنفذة في قيادة المركزيات النقابية ويحرر العمل النقابي، الأداة التنظيمية والسلاح الذي لا بديل عنه سوى بإبداع أشكال تعبوية لفائدة دمقرطة العمل النقابي ليتبوأ مكانته اللائقة في النضال الديمقراطي والشعبي العام في افق تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

الجامعة الوطنية للتعليم تساند الإضراب الوحدوي للأطر المشتركة

عبرت الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي عن مساندتها ودعمها للإضراب الوحدوي ليوم الثلاثاء 21 ماي 2024 للأطر المشتركة بين الوزارات (المتصرفون، المحررون، المهندسون، التقنيون) العاملين بقطاع التربية الوطنية وتدعو الحكومة إلى الاستجابة الفورية لمطالبها المشروعة وجاء في بيان صادر عن مكتبها الوطني:

إن الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي، وانطلاقا من قناعتها المبدئية والراسخة بعدالة ومشروعية مطالب هيئة الأطر المشتركة بين الوزارات: المتصرفون، المحررون المهندسون، التقنيون، وبدورها الريادي في تحديث وتطوير المرفق العمومي، فإنها تسجل ما يلي:

1- لقد أسفر الحوار الاجتماعي المركزي عن نتائج مُحبطة ومُخيبة، ولم يستجب ولو للحد الأدنى من مطالب هيئة الأطر المشتركة خاصة مراجعة انظمتها الأساسية بما يضمن العدالة الأجرية ويحفظ مكانتها الاعتبارية، ومخرجاته الهادفة إلى القضاء على ما تبقى من مكتسبات فيما يخص التقاعد والاضراب؛

2- على مستوى وزارة التربية الوطنية، أصبحت وضعية هيئة المتصرفين الأطر المشتركة تدعوا للقلق نتيجة امعان الوزارة في الاحتقار والتهميش الممنهج في حقها من خلال مجموعة من الإجراءات المجحفة والتمييزية منها:

أ- الحرمان من التعويضات التكميلية عن المهام والتي استفاد منها كل العاملين بالقطاع والمزاولين لنفس المهام الموكولة للمتصرف؛

ب- الحرمان من الترشح لمنصب تنسيق التفتيش المركزي والجهوي الذي كان ضمن المكاسب التي تم الاجهاز عليها؛

ت- غياب اي تحفيز فيما يخص الادماج في إطار متصرف التربية الوطنية علما أن الهيئات الأخرى التي تتقاسم مهام المتصرف الإطار المشترك تستفيد من تعويضات مهمة؛

3- تطالب الحكومة ووزارة التربية الوطنية ب :

- منح تعويضات تكميلية عن المهام لهيئة المتصرفين الأطر المشتركة على غرار باقي الهيئات التي تقاسمها نفس المهام؛
- إلغاء المذكرة24/151 في شأن ادماج هيئة المتصرفين الأطر المشتركة؛
- ادماج الدكاترة المتصرفون الأطر المشتركة في إطار استاذ باحث بدون قيد أو شرط؛

4- تدعم دعما مطلقا ولا مشروطا للإضراب الوحدوي ليوم الثلاثاء 21 ماي 2024 والوقفة الاحتجاجية الجماعية أمام مقر وزارة الانتقال الرقمي واصلاح الإدارة؛

5- تدعو كافة مكونات الحركة النقابية إلى تحمل مسؤوليتها في التصدي الوحدوي والحازم إلى مشاريع الاجهاز على حق الإضراب والتقاعد وتدعو كذلك جميع المهندسين/ات والتقنيين/ات والمتصرفين/ات والمحررين/ات، العاملين/ات

بوزارة التربية الوطنية إلى الانخراط الواسع في البرنامج النضالي الذي دعت له تنظيمات «الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة» و«الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة» و«الهيئة الوطنية للتقنيين المغاربة».

عن المكتب الوطني
للجامعة الوطنية للتعليم FNE

اللجنة الإدارية الوطنية للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي تدعو للتصدي للمشاريع التراجعية المتعلقة بالإضراب والتقاعد ومدونة الشغل..

دعت اللجنة الإدارية الوطنية للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي للتصدي للمشاريع التراجعية المتعلقة بالإضراب والتقاعد ومدونة الشغل.. مطالبة الحكومة ووزارة التربية إلى التعجيل في تنفيذ محضري اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 غير منقوصة، وطي ملف الموقوفين/ات بالتعليم دون أي عقوبات إدارية... وجاء في بيان صادر عقب اجتماعها يوم الأحد 12 ماي 2024:

انعقدت اللجنة الإدارية الوطنية للجامعة الوطنية للتعليم FNE في دورتها الرابعة، "دورة شهيدات وشهداء حرب الإبادة الجماعية والتهجير القسري للشعب الفلسطيني"/ "دورة موقوفات وموقوفي قطاع التعليم"، حضوريا الأحد 12 ماي 2024 تحت شعار: "تحصين المكتسبات والحقوق والتصدي للمخططات الطبقية التراجعية رهين بتقوية النضال النقابي الكفاحي المستقل والوحدوي"، وبعد التداول في مستجدات الأوضاع العامة الاقتصادية والاجتماعية، المتسمة إجمالا بالتردي العام لعموم الشعب المغربي والطبقة العاملة وكافة المأجورين/ات، جراء تكريس السياسات والإختيارات اللاشعبية للحكومات المتعاقبة التي تُمعن في تطبيق إملاءات المؤسسات المالية الدولية المعادية للشعوب، من خلال تحرير الأسعار وتكريس منطق السوق وإطلاق العنان للغلاء والمضاربة، والإجهاز على ما تبقى من خدمات عمومية بخوصصتها وتكريس الريع الضريبي لصالح الأغنياء والشركات على حساب الموظفين والأجراء...؛

ووقفت اللجنة الإدارية كذلك على حصيلة الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمركزيات النقابية الذي أفضى إلى اتفاق 29 أبريل 2024، بحصيلة هزيلة ومخيبة لا تتناسب وانتظارات الطبقة العاملة والمأجورين في اتجاه تحسين الدخل ومواجهة متطلبات الحياة اليومية، بل إن هذا الاتفاق كرس الهجوم الطبقي للدولة ومهد الطريق لتصفية المكتسبات التاريخية التي تحققت بالنضالات المستميتة والتضحيات الجسام، وعلى رأسها تكبيل ممارسة حق الإضراب المكفول بكل المواثيق والقوانين الدولية والوطنية، وتخريب أنظمة التقاعد، وإدخال تعديلات انتكاسية على مدونة الشغل...؛

كما تداولت في مختلف قضايا الوضع التعليمي، الذي ما زال يعيش على إيقاع التوتر وتداعيات الحراك التعليمي، وعلى انتظارات تنفيذ ما التزمت به الحكومة ووزارة التربية الوطنية في اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، وما يستدعي ذلك من يقظة وتعبئة جماعية، واستنهاض البنيات التنظيمية للـ FNE؛

وعليه، فإن اللجنة الإدارية الوطنية، وهي تستحضر المواقف الثابتة للجامعة الوطنية للتعليم FNE، وانحيازها التام إلى قضايا الشعب المغربي وقضايا نساء ورجال التعليم وكل العاملين/ات في القطاع، فإنها:

1- تحيي عاليا صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته البطولية ضد حرب الإبادة الجماعية التي يقودها التحالف الامبريالي الصهيوني مستهدفا تصفية القضية الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسطيني قسرا من وطنه، وتحيي التضامن الشعبي الواسع في مختلف مناطق العالم، وتجدد دعوتها لكل القوى الديمقراطية والحية ببلادنا إلى تكثيف النضالات من أجل إسقاط التطبيع وتجريمه، وإلزام الدولة المغربية على قطع علاقاتها الاقتصادية والتجارية والثقافية مع هذا الكيان الاستعماري العنصري الدموي وطرد الصهاينة من بلادنا؛

2- تشيد بالاحتجاجات الطلابية التي تجتاح العديد من الجامعات في أمريكا وأوروبا وأستراليا وغيرها تضامنا مع الشعب الفلسطيني وتنديدا بحرب الإبادة الجماعية والتهجير القسري وبجرائم الكيان الصهيوني ضد الإنسانية، ومن أجل قطع كل أشكال التعاون مع هذا الكيان الدموي وعدم تزويده بالأسلحة؛

3- تعتبر مخرجات الحوار الاجتماعي المركزي بين الحكومة والمركزيات النقابية، الذي أفضى إلى اتفاق 29 أبريل 2024، كارثية، وهجوما مُمنهَجا على الحقوق لتصفية ما تبقى من المكتسبات التاريخية (تخريب أنظمة التقاعد/ تكبيل ممارسة حق الإضراب/ تكريس المرونة في الشغل والأجر...)، وتجسيدا للتوجه الحكومي النيوليبرالي المتوحش، وانصياعا تاما لإملاءات المؤسسات المالية الدولية التي يهمها فقط نهب خيرات الشعوب والاستحواذ على ثرواتها؛

4- تنبه القوى الديمقراطية المناضلة ببلادنا إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية بالاصطفاف والتكتل ونبذ الخلافات الهامشية من أجل التصدي لهذه المخططات الطبقية ومواجهة الزحف التراجعي على الحقوق الأساسية والمكتسبات التاريخية وتكبيل أية مقاومة ونضالات عمالية...

5- تثمن مبادرة المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التي دعت للقاء التشاوري للهيئات النقابية والمهنية بالوظيفة العمومية، يوم 5 ماي 2024 بالمقر المركزي لـ FNE بالرباط، من أجل تشكيل جبهة نقابية موحدة للتصدي لمشاريع قانوني الإضراب والتقاعد ومدونة الشغل، وتدعو باقي التنظيمات الأخرى إلى تعزيز هذا الفعل التنسيقي للدفاع عن ما تبقى من المكتسبات التاريخية وعدم المس بها ومواجهة أي تشريع تخريبي لأنظمة التقاعد، وتكبيلي للحق الدستوري في ممارسة الإضراب، وانتكاسي لمدونة الشغل في اتجاه شرعنة المزيد من الهشاشة والسخرة والمرونة في الشغل والأجر والإجهاز التام على الحريات العامة والحريات النقابية...؛

6- تطالب الدولة المغربية بالحد من انتهاكاتها المتواصلة للحريات العامة، والكف عن كل الأساليب التضييقية والقمعية من محاكمات صورية ومتابعات كيدية وانتقامية وقرارات تعسفية ومنع...، وفرض احترام الحقوق والقوانين، وحماية الحريات النقابية من خلال التصديق على الاتفاقيات الدولية للشغل، وفي مقدمتها الاتفاقية رقم 87، وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي؛

7- تدين إقصاء نساء ورجال التعليم من زيادة 1000 درهما إسوة بباقي الموظفين التي تم إقرارها في اتفاق 29 أبريل 2024، رغم أنها تبقى هزيلة بالمقارنة مع الغلاء والتدهور المريع للقدرة الشرائية، وتعتبر ذلك انتقاما من الحكومة وإقصاء ممنهجا وإمعانا في تهميشهم؛

8- تطالب الحكومة ووزارة التعليم العالي بالعمل على تنفيذ مضامين محضري اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 على الموظفين/ات المعنيين/ات العاملين/ات بمختلف إدارات وزارة التعليم العالي؛

9- تدعو الحكومة ووزارة التربية الوطنية إلى التعجيل في تنفيذ التدابير والالتزامات الواردة في محضري اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 غير منقوصة ودون مماطلة وتسويف، وفي مقدمتها: تحسين دخل أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والمختصين التربويين والإجتماعيين، وتخويل المساعدين التقنيين والإداريين المدمجين في إطار المساعدين التربويين تعويضا خاصا يساوي مبلغه 500 درهم، وإرجاع المبالغ المقتطعة من أجور المضربين/ات، وتسوية الوضعية الإدارية والمالية للمفروض عليهم التعاقد لذين تم توظيفهم ابتداء من موسم 2016-2017، وسحب العقوبات التأديبية من الملفات الإدارية للموظف، وتضمين أجور دفعة مباراة 2016 في فصل نفقات الموظفين، ومراجعة اشتراكات التقاعد ممن وظفوا بين سنة 2017 و2021، ومعالجة أجور واقتطاعات المدمجين في إطار متصرفين تربويين، ومعالجة ملف التعليم في المناطق النائية والصعبة، ومعالجة ملفات الأساتذة العرضيين المدمجين سابقا ومنشطي التربية غير النظامية وأساتذة سد الخصاص وأساتذة الوضعيات المماثلة، والإسراع بإخراج النظام الأساسي للأساتذة المبرزين المنصوص، وتمكين متصرفي وزارة التربية الوطنية من تعويض تكميلي يناسب دورهم الطلائعي داخل الادارة العمومية وإدماج موظفي قطاع التربية الوطنية المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الوزارات مع ضمان استفادتهم من نفس الأجور ونظام التعويضات الخاص بالأطر المعنية، وإخراج المراسيم والقرارات بدون تأويلات تراجعية...؛

10- تطالب بالتراجع الفوري عن الإقصاء (من التعويض مبلغه 500 درهم) الذي طال أساتذة السلك الثانوي التأهيلي العاملين بمراكز التكوين وبأسلاك الثانوي الإعدادي والابتدائي والأقسام التحضيرية وشهادة التقني العالي والموضوعين رهن الإشارة...؛

11- ترفض أي ابتزاز يطال ملف موقوفات وموقوفي التعليم على خلفية ممارسة حقهم في الإضراب، وهو حق تضمنه المواثيق الدولية والدستور، وتشدد على ضرورة الطي النهائي لهذا الملف عبر سحب كل القرارات التأديبية والتعجيل بإرجاع كل الموقوفات والموقوفين إلى عملهم/هن وتمكينهم/هن من أجورهم كاملة، كما تثمن الروح النرافعية لعضوات وأعضاء اللجن الثنائية للجامعة الوطنية للتعليم FNE وتثني على موقف رفض التوقيع على أي قرار يتضمن عقوبة كيفما كان نوعها ضد الأستاذات والأساتذة المحالين/ات على المجالس التأديبية؛

12- تعلن تضامنها المبدئي واللامشروط مع كل ضحايا المتابعات والمحاكمات الصورية والأحكام الجائرة والقرارات التعسفية والتدخلات القمعية (الأساتذة المفروض عليهم التعاقد 14 المتابعين قضائيا/ مناضلي "الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع" المتابعين على خلفية الوقفة الاحتجاجية أمام متجر كارفور بسلا/ تعنيف المكفوفين وقمعهم خلال الوقفة السلمية أمام البرلمان/ القرارات الارتجالية والانتقامية ضد طلبة الطب وطب الأسنان والصيدلة/ متابعة المدونين والصحفيين...)، وتطالب بتوقيف كل المتابعات وسحب كل القرارات التعسفية وفتح قنوات الحوار وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين والمدونين والصحفيين بما يسمح بخلق أجواء الثقة ووضع حد للتوترات المتصاعدة؛

13- تثني على مناضلات ومناضلي الجامعة الوطنية للتعليم FNE على نضاليتهم وتضحياتهم الجسام وتوجههم الوحدوي، وتدعوهم إلى العمل على إنجاح البرنامج التنظيمي للجامعة للفترة المقبلة، وفي مقدمتها المؤتمرات الوطنية لـ "اتحاد شباب التعليم بالمغرب" و"اتحاد نساء التعليم بالمغرب" و"اتحاد متقاعدي التعليم بالمغرب" والمؤتمر الوطني للمساعدين التربويين...؛

14- تدعو القوى التقدمية والديمقراطية إلى تكثيف العمل الوحدوي والانخراط الفعلي في "الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع" و"الجبهة الاجتماعية المغربية"، كما تدعو مناضلات ومناضلي الـ FNE وعموم نساء ورجال التعليم إلى الانخراط القوي في كل المبادرات الوحدوية من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

عن اللجنة الإدارية الوطنية في دورتها الرابعة
بعد المؤتمر الوطني،

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تحيي ذكرى انبعاثها تحت شعار:

«جيل بعد جيل، 33 سنة من النضال النقابي الوحدوي الديمقراطي والكفاحي»

تحل اليوم 18 ماي 2024 الذكرى 33 لانبعاث الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي. ففي 18 ماي 1991، تمّ عقد المؤتمر التأسيسي للجامعة تحت شعار: « بناء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، كتنظيم قوي جماهيري وديمقراطي، سبيلنا نحو تحقيق مطالبنا والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتشييد مجتمع قروي يسوده الازدهار وحقوق الإنسان»، مدشنة بذلك المسار النضالي على أسس جديدة لشغيلة القطاع الفلاحي داخل جامعة وطنية وحدوية، ديمقراطية، مستقلة، تقدمية ومكافحة، دفاعا عن مصالح وتطلعات شغيلة القطاع الفلاحي بكل مكوناتها.

وبمناسبة هذه الذكرى المجيدة التي تحل على بعد سنة من انعقاد المؤتمر الوطني التاسع للجامعة تحت شعار «إنجاح المخطط الاستراتيجي للجامعة وتقوية تنظيمها وكفاحيتها لتحقيق أهدافها والمساهمة في النضال من أجل السيادة الغذائية لشعبنا»، فإن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي:

– تؤكد استرشادها الدائم بالشعار الخالد «خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها» واشتغالها على أساس المبادئ الأصيلة الستة للعمل النقابي، المتجسدة في الوحدة والتضامن والديمقراطية والاستقلالية والتقدمية والجماهيرية، والتي أصبحت تشكل من خلال ديباجة القانون الأساسي لمركزيتنا ثوابت متميزة للاتحاد المغربي للشغل.

– تجدد اعتزازها بالنضالات المتواصلة دفاعا عن تطلعات ومطالب عموم شغيلة قطاعنا، موظفين ومستخدمين وعمال وفلاحين، نساء ورجالا، وبتمثيلية الجامعة الأولى والكبرى لشغيلة القطاع بالإدارات والمؤسسات العمومية الفلاحية وعلى مستوى القطاع الخاص الفلاحي، والتي ليست سوى حصيلة منطقية للقوة التنظيمية للجامعة ولمصداقيتها وللالتفاف الواسع لشغيلة القطاع حول خطها الديمقراطي والكفاحي.

– تجدد تشبتها الدائم بالوحدة النضالية، ودعوتها المتواصلة لهذه الوحدة داخل القطاع الفلاحي بكل مكوناته وفي صفوف عموم الشغيلة عامة، دفاعا عن المطالب المشروعة وفي أفق الوحدة النقابية التنظيمية المنشودة، مع مناهضتها لكل عمل يؤدي إلى تشتت جهود الطبقة العاملة وعموم الشغيلة أي كانت مبرراته.

– تؤكد التزام مناضلاتها ومناضليها وكافة هياكلها وتنظيماتها الوطنية والترابية والقطاعية والفئوية بتطوير العمل النقابي بالقطاع على كافة الواجهات، وبالاستماتة في الدفاع عن تطلعات ومطالب عموم شغيلة القطاع الفلاحي والنضال من أجل النهوض بالعالم القروي، ضمانا للسيادة الغذائية لشعبنا ومن أجل التنمية المستدامة لساكنة البادية المغربية، ومن أجل الكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وكافة حقوق الانسان للجميع.

– تنادي شغيلة القطاع الفلاحي، من عمال زراعيين وفلاحين كادحين وموظفين ومستخدمين، رجالا ونساء، الى انجاح المخطط الاستراتيجي للجامعة كأساس لنهوض وانبعاث جديد لجامعتنا.

■ عاش النضال الوحدوي دفاعا عن المطالب المشروعة
■ عاشت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي
■ عاش الاتحاد المغربي للشغل

عن الكتابة التنفيذية للجامعة
الرباط: في 18 ماي 2024

بني تجيت:

ماذا يحاك ضد حرفي وأجراء جبل «بوعروس» المنجميين؟

يشكل جبل «بوعروس» أهم مصدر العيش للمئات من عائلات واد أيت عيسى ، أيت مصروح، أيت موسى... فيما يشكل كل من جبل «بوظهر» وجبل «بوعروس»، المحيطان ببلدة بني تجيت أهم مصدر عيش آلاف الأسر، لكن في المدة الأخيرة يقال أن الدولة تريد منح استغلال مناجم بوعروس لبعض الجهات النافذة وهذا على حساب الحرفيين والعمال المحليين.

انتقل العديد من العاملين الى مركز دائرة بني تجيت للبحث في الموضوع. وسبق أن بادر العديد من عمال وحرفي بوظهر إلى تأسيس مكتب نقابي تابع للاتحاد المغربي للشغل، لكن حسب مصادر عمالية، فإن السلطات المحلية رفضت تسلم الملف التأسيسي وبالتالي تكون قد رفضت الاعتراف بالمكتب النقابي .

علي وحماد فقير

وجدة:

حراس الأمن الخاص لاتصالات المغرب يحتجون

نظم حراس الأمن الخاص بشركة اتصالات المغرب بوجدة (ثلاث شركات خاصة بحراس الأمن) وقفة احتجاجية صباح يوم الأحد 19 ماي 2024 أمام مقر اتصالات المغرب بوجدة بحضور مناضلات ومناضلي الاتحاد المحلي لنقابة (إ م ش) للمطالبة بعدة حقوق منها بالخصوص:

– الحد الأدنى من الأجور .
– التعويض عن الساعات الإضافية.
– الإستفادة من العطلة السنوية.
– الحريات النقابية.
– الإحتفاظ بمناصب الشغل والأقدمية.»

(عن الرفيق بوسماحة)

بنسليمان:

زيارة تضامنية لعائلتي جبار وسرحان من ضحايا ناهبي الأراضي

نظم فرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية بمشاركة النقابة الوطنية للفلاحين التابعة للجامعة الوطنية القطاع الفلاحي- (إ م ش) (فرع بادية المحمدية) وفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببنسليمان. زيارة تضامنية مع عائلتي جبار وسرحان (من ضحايا ناهبي الأراضي ببادية المحمدية وبنسليمان، بتواطؤ بعض الجهات). يوم الخميس 16 ماي 2024

وتعرف باديتي المحمدية وبنسليمان هجوم المضاربين العقاريين وناهبي الأراضي الفلاحية...مما خلف الرعب في المنطقة حيث تساهم الدولة في تشريد العديد من العائلات بتفويت أراضي «عمومية» للنافذين في الداخلية وفي عالم السياسة دون مراعاة حقوق الأسر التي اشتغلت وسكنت بها منذ حوالي قرن من الزمن.

كل التضامن مع ضحايا ناهبي الأراضي عامة ومع عائلتي الرفيقة مينة جبار والرفيق مولود سرحان، خاصة (ملاحظة: حوالي 70 كلم هي المسافة التي تفصل بين العائلتين التي تعيش نفس المآسي).

على فقير، النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية.

النهج الديمقراطي
قضايا عمالية وحقوقية
لا بديل عن المقاومة الشعبية
4
■ العدد : 557
■ من 23 الى 29 ماي 2024
annahjad@gmail.com

متقاعدو/ات التعليم يشجبون تهميش مطالبهم في الحوار الاجتماعي ويدعون إلى رص الصفوف للدفاع عن الكرامة والعيش الكريم

عبر المجلس الوطني لاتحاد متقاعدي/ات التعليم بالمغرب UREM في إطار الجامعة الوطنية للتعليم FNE عن شجبه لتهميش مطالب المتقاعدين في الحوار المركزي والحوارات القطاعية داعيا نقابات وهيئات المتقاعدين بالمغرب إلى رص الصفوف للدفاع عن الكرامة والعيش الكريم لجميع المتقاعدين/ات.

وجاء في بلاغ صادر اثر انعقاد:

انعقد المجلس الوطني لاتحاد متقاعدي/ات التعليم بالمغرب UREM في إطار الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي يوم الاثنين 20 ماي 2024، وبعد الاستماع إلى التقرير المقدم وفتح باب التدخلات فإنه:

1- يدين الهجوم المتزايد حدة للقوى الإمبريالية لتتمكن أكثر من الهيمنة والاستحواذ على خيرات وثروات الشعوب، من خلال إثارة الحروب وتأجيج النزاعات، والاعتداء على الحريات الديمقراطية والنقابية بالقمع والاعتقالات والمتابعات القضائية وتجريم العمل النقابي وفرض القيود على النقابيين والمنظمات النقابية غير الموالية للحكومات...؛

2- يرفض الهجوم على المدخرات والمعاشات التقاعدية في اتجاه خوصصة جميع صناديق التقاعد العامة وتفويتها للبنوك الكبيرة...؛

3- يعتبر الحوار الاجتماعي المركزي بالمغرب بين الحكومة والمركزيات النقابية دليلا واضحا على منحى الهجوم الممنهج على الحقوق والمكتسبات التاريخية التي يتواصل الإجهاز عليها وتصفيتها، وبالأخص شرعنة تكبيل نضالات الحركة النقابية المناضلة ونزع سلاحها الدستوري للدفاع عن الحقوق والمطالب (القانون التكبيلي للإضراب)، وتخريب أنظمة التقاعد بتمهيد الطريق للاستمرار في تصفيتها عن طريق الثالوث الملعون (سنوات عمل أكثر ومساهمات أكثر ومعاش أقل)، وإطلاق العنان للباطرونا في انتهاك القوانين الشغلية باسم المرونة (التعديلات الانتكاسية لمدونة الشغل)...؛

4- يتضامن مع الشعب الفلسطيني ومقاومته، ويحيي التضامن الشعبي الدولي ويدين العدوان الإمبريالي الصهيوني في جرائمهم ضد الإنسانية غير المسبوقة لإبادة الشعب الفلسطيني والتطهير العرقي ضده وتهجيره قسرا من وطنه في ظل تواطؤ وعجز تام للمنتظم الدولي...؛

5- يدين القمع المسلط على الحريات الديمقراطية والنقابية، ويدين الأساليب القمعية والتضييق على النقابيين وتلفيق التهم لهم ومحاكمتهم، ويتضامن مع الحركة النقابية بإفريقيا في بنين وبوركينافاسو وتونس...، ويدعوها إلى توحيد الصف وتعزيز التضامن، كما يدعو أصحاب المعاشات والمتقاعدين إلى التنظيم الوحدوي والانخراط في الاتحاد الدولي لنقابات أصحاب المعاشات والمتقاعدين (UIS R&P FSM)؛

6- يهنئ النجاح الكبير للمؤتمر الدولي الثالث يومي 15 و16 أبريل 2024 للاتحاد (UIS R&P FSM) في إطار «اتحاد النقابات العالمي (FSM WFTU)»؛

7- يحيي نساء ورجال التعليم على نضالاتهم الوحدوية، ويؤكد أن النضال الوحدوي هو الكفيل بانتزاع الحقوق وصون المكتسبات؛

8- يعتبر مخرجات الحوار الاجتماعي المركزي مخيبة وإقصاء تمييزيا ضد المتقاعدين وأصحاب المعاشات الذين حرموا من أية زيادة رغم الغلاء غير المسبوق في كل المواد وتخلي الدولة المغربية عن تحملاتهم الاجتماعية بتصفية صندوق المقاصة ورفع الدعم عن المواد الأساسية...؛

9- يتضامن مع كل النضالات والاحتجاجات المطلبية (طلبة، معطلين، أساتذة، متقاعدين...) ويدين كل القرارات الإدارية التعسفية والجائرة ضد طلبة كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة وضد موقوفي وموقوفات الحراك التعليمي...، ويدين رفض الحكومة مطلب الأثر الرجعي لخارج السلم وإقصاء المتقاعدين منه وإقصاء شيوخ التربية الضحايا وشيوخ الإدارة التربوية من تغيير الإطار..؛

10- يتضامن مع الرفيق معهود مصطفى المضرب عن الطعام أمام الأكاديمية بالرشيدية ويطالب بتلبية مطالبه؛

11- يشدد على حق المتقاعدين وأصحاب المعاشات من الزيادة في المعاشات، وبما يتلاءم مع ضمان الحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية ورفع كل أشكال التهميش والإقصاء عن هذه الفئة...؛

12- يطالب بوقف الاقتطاع الضريبي عن المعاشات، ويحمل المسؤولية للدولة المغربية في ضمان جودة الخدمات الاجتماعية للمتقاعدين وأصحاب المعاشات، كما تنص على ذلك المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الفقرة 1: «لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه»؛

13- يرفض بالمطلق أي إصلاح تخريبي لأنظمة التقاعد في اتجاه خوصصتها، ويدعو إلى إعمال المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب ضد كل المسؤولين المتورطين في الفساد المالي ونهب وهدر أموال الصناديق والودائع الادخارية؛

14- يدعو كل تنظيمات المتقاعدين وأصحاب المعاشات الديمقراطية بالمغرب، من نقابات وجمعيات، إلى تشكيل توحيد العمل والفعل النضاليين بما يسمح بضمان الحقوق وصون المكتسبات التاريخية وانتزاع المطالب العادلة والمشروعة وتعزيز الكرامة والعدالة الاجتماعية ورفع الإقصاء والتهميش.

عن المجلس الوطني لاتحاد متقاعدي/ات التعليم
بالمغرب UREM المرتبط بالجامعة الوطنية للتعليم FNE

حول مشروع قانون الإضراب

الحسين لعنايت

تروج وسط الحقل النقابي وثيقة تسمى «تجميع مقترحات مختلف الفرقاء بشأن مشروع القانون التنظيمي للإضراب» ...

– الفرقاء يعني بهم النص النقابات الأكثر تمثيلية: (إ م ش) – (إ ع ش م) – (ك د ش) والاتحاد العام لمقاولات المغرب والحكومة.

– مشروع قانون الإضراب يعني المشروع رقم 97.15 الذي صادق عليه المجلس الوزاري في 2016 ووضع في البرلمان وفق النصوص التنظيمية لكن بما أن النقابات لم توافق على مناقشته ومنها من طلب بسحبه اضطرت الأغلبية الحكومية بالبرلمان إلى تأجيل النقاش حول المشروع في سنة 2020

– خلال الحوار الاجتماعي 2024 طرح موضوع قانون الإضراب على طاولة الحوار الاجتماعي وأعلن وزير التشغيل أنه سيتقدم بمشروع قانون للإضراب كما عبرت بعض النقابات عن انتظارها التوصل بالمشروع المعلن وإلى حدود الآن لم يصدر مشروع عن الحكومة لسبب بسيط سبق لنا أن فصلنا في موضوعه في تدوينات سابقة ويتعلق الأمر بالاستحالة القانونية والدستورية الفصل 95 لتقديم مشروع جديد قبل سحب المشروع 97.15.

من هنا نفهم لماذا استقر الرأي على إصدار وثيقة تسمى «مجموع مقترحات ....»

ولكي تصل هذه الوثيقة إلى البرلمان يجب اللجوء إلى الأغلبية الحكومية من طرف رئيس الحكومة بصفته الحزبية ومطالبتها بتقديم مضمون الوثيقة المذكورة أعلاه كتعديلات على المشروع 97.15.

هنا لن ندخل في تفاصيل مضمون الوثيقة لكن يمكن القول أنها لا ترقى إلى مستوى تغيير الفلسفة التي بني عليها المشروع 97.15 بمثابة قانون تكبيلي لممارسة حق الإضراب....

سنكتفي بإبراز نقطة وردت في الوثيقة لا تتعلق بكيفيات تنظيم الإضراب، بل ناقشت الفصل 29 من الستور واعطت تعريفا للإضراب، في حين أن مهام القانون التنظيمي هو تحديد كيفيات ممارسة حق الإضراب.

جاء في الوثيقة ما يلي: «يمنع الإضراب التضامني أو السياسي أو بالتناوب»، بمعنى أن من صاغ الوثيقة ومن وافق عليها أعطى لنفسه حق فوق دستوري. لو أراد الدستور أن يفصل في أنواع الإضراب لفعل ذلك ولما أعتبر أن «حق الاضراب مضمون»...

نتمنى ان تبقى المركزيات النقابية خاصة (إ م ش) و (ك د ش) على موقفها الرافض للمشروع 97.15 الذي يستحيل تعديله بل وجب سحبه وصياغة مشروع قانون تنظيمي يلتزم بديباجة الدستور وبمنطوق الفصل 29 منه. كما نتمنى أن تتكتل كل القوى الحية للدفاع عن حق الإضراب بما فيه حق الإضراب العام والإضراب السياسي والتضامني الذي لا يهم النقابات لوحدها ...

ملاحظات حول مشروع التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

بمناسبة نظر اللجنة المعنية بالاختفاء القسري في التقرير الأول للدولة المغربية بشأن تنفيذ مقتضيات اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وذلك خلال الدورة 27 للجنة التي ستعقد بين 23 شتنبر و4 أكتوبر 2024 سأتقدم ببعض الملاحظات حول التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المقدم من طرف النظام المغربي.

عبد الحق الوسولي

أولا: ملاحظات حول المقدمة:

• لم تعترف الدولة المغربية بمقتضيات المادة 31 من الاتفاقية إذ لم تعلن اعترافها باختصاص اللجنة بتلقي وبحث البلاغات المقدمة من الأفراد الذين يخضعون لولايتها أو المقدمة بالنيابة عن أفراد يخضعون لولايتها ويشتكون من وقوعهم ضحايا لانتهاك هذه الدولة الطرف لأحكام هذه الاتفاقية. ولا تقبل اللجنة أي بلاغ يهم دولة من الدول الأطراف لم تعلن هذا الاعتراف،

• لم تعترف الدولة المغربية بمقتضيات المادة 32 من الاتفاقية إذ لم تعلن اعترافها باختصاص اللجنة بتلقي وبحث بلاغات تزعم دولة طرف بموجبها أن دولة طرفا أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. ولا تقبل اللجنة أي بلاغ يتعلق بدولة طرف لم تصدر هذا الإعلان، ولا أي بلاغ تقدمه دولة طرف لم تصدر هذا الإعلان.

• طبقا لمقتضيات الفقرة 2 من المادة 42 أعلنت الدولة المغربية أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بأحكام الفقرة 1 من هذه المادة (أي خلاف ينشأ بين اثنتين أو أكثر من الدول الأطراف فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها لا تتحقق تسويته عن طريق التفاوض أو بواسطة الإجراءات المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية يخضع للتحكيم بناء على طلب إحدى هذه الدول الأطراف. فإذا لم تتمكن الأطراف، خلال الأشهر الستة التالية لتاريخ تقديم طلب التحكيم، من التوصل إلى اتفاق بشأن تنظيم التحكيم، جاز لأي منها أن يعرض الخلاف على محكمة العدل الدولية، بتقديم طلب بموجب النظام الأساسي للمحكمة). ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بتلك الأحكام تجاه دولة طرف تكون قد أصدرت هذا الإعلان.

إن الدولة المغربية رغم مصادقتها على الاتفاقية فإنها أفرغتها من محتواها مخافة من المحاسبة الدولية لأنه بكل بساطة ملف الاختفاء القسري والانتهاكات الجسيمة لا زال لم يجد طريقه إلى الحل وخصوصا الحقيقة والمحاسبة وعدم التكرار.

• التجربة المغربية لا علاقة لها بالعدالة الانتقالية

• دستور 2011 يكرس الاستبداد

• معظم حالات الاختفاء القسري لم يتم تسويتها، الحقيقة لا زالت غائبة ومغيبة

• إصلاح العدالة الجنائية لم يفعل. واقعيا القضاء لا زال متحكما فيه من طرف الملك والداخلية (المحاكمات الصورية، الاعتقال التعسفي، التضييق على الحريات.....).

جاء في التقرير أنه من بين أسباب تأخير تقديم التقرير هو استكمال جهود العدالة الانتقالية بالمغرب وهذا بالضبط هو المراد من هذا التقرير هو تلميع صورة المغرب حقوقيا لدى المنظمات الدولية ذات الصلة وبصفة عامة فهذا الاستنتاج مردود عليه لأن مفهوم العدالة الانتقالية يعني تحقيق العدالة في فترة انتقالية تمر بها الدولة خلال الانتقال من حكم تسلطي استبدادي إلى حكم ديمقراطي أو من حكم عسكري إلى حكم مدني أو من حكم ديني إلى حكم مدني، أو من حالة حرب داخلية أو خارجية إلى حالة سلم. إننا نستخلص من هذا المفهوم أن التجربة المغربية لا تنطبق عليها معايير العدالة الانتقالية كون العدالة لا زالت بعيدة المنال والانتقال إلى حكم ديمقراطي لم يتحقق بعد لأن نظام الحكم في المغرب لا زال حكما تسلطيا استبداديا والمجرمين لازالوا في مراكز القرار.

ينطوي مفهوم العدالة الانتقالية على أربع دعائم رئيسة ومترابطة تشكل آليات وأهدافا في الوقت ذاته هي: معرفة الحقيقة، المحاسبة والقصاص، التعويض وجبر الضرر، ضمانات عدم التكرار.

إن من أهم حقوق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان معرفة الحقيقة حول الأسباب والظروف التي ارتكبت خلالها التجاوزات والجرائم. فأول أهداف العدالة الانتقالية هو كشف الحقيقة، ومعرفة مصير المختفين قسرا ومكان وجودهم ومعرفة طبيعة ما وقع من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة الاستبداد أو القمع، مع تحديد المسئول عنها وإحالة مرتكبيها على العدالة تفعيلا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب ضمانا لعدم التكرار. إن المغرب لم يعش حروبا أهلية أو عقائدية أو إثنية بل بالعكس كان هناك ولازال نظاما سياسيا استبداديا وتسلطيا يحكم بالحديد والنار ويزج بكل معارضيه من جميع الأطياف بالمعتقلات السرية والعلنية ويمارس الإعدامات خارج نطاق القانون وذلك بواسطة أجهزته القمعية السرية والعلنية من جيش وبوليس وقوات مساعدة...، إننا نستنتج بأن النظام المغربي يتوفر على كل الحقائق فيما يتعلق بجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها لكن ومع الأسف الشديد أن الحقيقة في التجربة المغربية لازالت في غالبيتها غائبة ومغيبة لأنه وبكل بساطة لا يمكن للمجرم أن يوفر الأدلة لإدانته وهذا يوضحه بالملموس تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دجنبر 2010.

كما انه لا يمكن إصدار العفو لمنع الملاحقة القضائية في الجرائم ضد الإنسانية. ففي التجربة المغربية فإن رئيس الدولة والمسئول الأول عن أغلب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في بلدنا قد أصدر عفوه عن جميع المسئولين المباشرين وغير المباشرين المتورطين في هذه الانتهاكات ومن بينهم الجلادين. إن هذا يبين بالملموس مرة أخرى مدى تناقض التجربة المغربية مع مبادئ حقوق الإنسان الكونية وكذلك مبادئ العدالة الانتقالية وذلك بمنطق الخصوصية المغربية. إن التجربة المغربية لم تأخذ بعين الاعتبار مبدأ المحاسبة والقصاص بل الأخطر من ذلك أنها أسست للإفلات من العقاب في جميع الجرائم ضد الإنسانية السياسية، الاقتصادية والثقافية.

يتوجب على الدولة الحفاظ على الأدلة الموثقة للتذكير بتلك الأحداث وإحياء ذكرى الضحايا، بالإضافة إلى ضمان الوصول المناسب إلى الأرشفة لتفادي التكرار. مرة أخرى ومع الأسف الشديد نجد أن مراكز الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي قد تركت للإهمال والتلاشي أو فوتت لمافيا العقار. فهنا أيضا عندما تنتفي العدالة والمحاسبة وعدم الحفاظ على الذاكرة فإن مبدأ عدم التكرار يصبح من المستحيلات وهذا ما أكده الواقع إذ أن الانتهاكات لا زالت قائمة.

بشأن تواصل الدولة الدائم والمستمر مع الفريق الأممي المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي بواسطة المجلس الوطني فإننا نلاحظ أن هذا التواصل كان عبر الردود السلبية في جميع الحالات الفردية او المؤسساتية إذ تذهب كل هذه الردود إلى محاولة طي الملف وادعاء أن كل الملفات العالقة سويت وأن الحقيقة قد عرفت وهذا ما يفنده الواقع إذ أنه على سبيل المثال فإن التقرير السنوي لفريق العمل الأممي المعني بالاختفاء القسري وغير الطوعي برسم سنة 2019 يبرزوجود 153 حالة عالقة تخص المغرب، ولا يخص هذا الرقم إلا الحالات التي تقدمت الأسر المعنية بشكايات بشأنها لدى الفريق، والتي لم تتشكل القناعة لدى الفريق بحلها، بينما لم يتقدم العديد من أقرباء ضحايا الاختفاء القسري بشكايات لديه.. أضف إلى هذا رد الدولة المغربية على مراسلة فريق العمل والذي جاء مخيبا للآمال ويعتبر هروبا إلى الأمتم ومحاولة منه لطي الملف بدون حقيقة وإنصاف.

بالنسبة للاعتماد على تقرير المجلس الوطني الأخير أو التقارير المشابهة دون إشراك الضحايا وعائلاتهم والجمعيات الحقوقية الجادة فإنه يؤكد مرة أخرى محاولة الدولة التنصل من مواصلة التحريات بخصوص معرفة حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و الدليل على هذا كل التقارير الرسمية و شبه الرسمية كوزارة حقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان أصدرت تقاريرها بخصوص الاختفاء القسري وكلها تمشي في نفس الاتجاه وهو إقبار الحقيقة حول الاختفاء القسري، تارة تدعي أن عدد الحالات العالقة هو 9 ثم انخفضت إلى 6 ثم إلى 2 حالات حسب التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مستغلا الحجر الصحي و الآن وصلت إلى 0 حالة. فعوض مواصلة البحث والتحري لمعرفة الحقيقة نصبت نفسها للدفاع عن الدولة بدل إنصاف الضحايا وخصوصا أمام المحافل الدولية. إن النظام السياسي بالمغرب لا يكلف نفسه عناء مواصلة البحث عن الحقيقة، حقيقة الاختفاء القسري بل يعمل المستحيل لطمس الحقيقة والتلويح بإغلاق الملف.

بخصوص تمكن الدولة من وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فإن استمرار الدولة في عدم إرادتها الكشف عن مصير مجموعة من المختطفين مجهولي المصير زيادة على الاستمرار في ارتكاب جرائم أخرى ضد الإنسانية بدعوى محاربة الإرهاب واحتمال وجود معتقلات سرية واستمرار الاعتقال التعسفي المحاكمات الصورية والتضييق عن الحريات إلا دليل عن استمرار هذه الانتهاكات.

أما بخصوص تطور مناخ حقوق الإنسان بالمغرب، فبالعكس فإن المغرب يعرف ردة حقوقية (الاعتقال الساسي، اعتقال الصحفيين، اعتقال المدونين.....)، أضف إلى كون أنه مادام هناك مختطفين مجهولي المصير فإنه من المرجح أن تكون هناك معتقلات سرية.

إن
من أهم حقوق
ضحايا الانتهاكات الجسيمة
لحقوق الإنسان معرفة الحقيقة
حول الأسباب والظروف التي
ارتكبت خلالها التجاوزات والجرائم.
فأول أهداف العدالة الانتقالية هو
كشف الحقيقة، ومعرفة مصير
المختفيين قسرا ومكان
وجودهم

ثانيا: ملاحظات حول الإطار القانوني العام:

1 – الدستور لا علاقة له بمبادئ العدالة الانتقالية كون التجربة المغربية لم تتم وفق مبادئ ومعايير العدالة الانتقالية (دستور يكرس الاستبداد والحكم الفردي المطلق كون الملك هو مصدر كل السلطات وغير خاضع للمساءلة إضافة إلى وجود عدة تناقضات بداخله.

2– حالات الاختفاء القسري المعروضة على القضاء

حسب التقرير فإنه لم يتم تسجل أية حالة اختفاء منذ مصادقة الدولة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ويضيف أ ن الدولة قطعت نهائيا مع هذا النوع من الانتهاكات الجسيمة، فبخصوص هذه النقطة أي القطع مع هذه الانتهاكات فهو مجانب للصواب إذ أن الحقيقة حول مهولي المصير لا زالت غائبة وأن الدولة ليست لها الإرادة السياسية لفتح هذا الملف ومواصلة التحريات للكشف عن مصير هؤلاء المختطفين أحياء أو أمواتا والعمل على إطلاق سراح الأحياء منهم مع تحديد المعتقلات السرية التي يقبعون فيها و تسليم رفاة المتوفين منهم إلى ذويهم بعد تحديد هوياتهم.

إن استمرار وجود مختطفين مجهولي المصير دليل ساطع على استمرار الانتهاكات الجسيمة ببلادنا ولا زلنا لم نقطع مع الانتهاكات الجسيمة. إن أغلب الأمهات والآباء وزوجات مجهولي المصير ودعتنا دون

3 – حالات الاختفاء القسري في عمل هيئة الإنصاف والمصالحة

في هذا الباب يتم تأكيد عزم الدولة المغربية على طي صفحة الماضي دون معرفة الحقيقة وبالتالي الكشف عن مصير المختطفين. إن أي مهتم بالملف الذي لديه إطلاع بتقارير هيئة الإنصاف والمصالحة وبعده التقارير حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الاتصاف والمصالحة سيكتشف أن الحقيقة لا زالت غائبة أو غير مكتملة بالنسبة لأكثر من النصف أي ما يناهز 500 حالة في حين أن التقرير يزعم بأن كل الحالات تم استجلاء الحقيقة بشأنها إلا حالتين . إن هذا يؤكد مرة أخرى أن هدف الدولة المغربية هو ليس تفعيل مبادئ العدالة الانتقالية لكنه ومنذ البداية كان الهدف هو تلميع صورة النظام في المحافل الدولية وتغليط الرأي العام الوطني والدولي معتقدتا أنه يمكن لها أن تقايض الحقيقة بالتعويض المادي. إن الحقيقة التي من واجب الدولة الكشف عنها حول حالات الاختفاء القسري، وحالات مجهولي المصير، متضمنة في المادة 24 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، إذ تنص الفقرة 2 من المادة 24 أنه لكل ضحية الحق في معرفة الحقيقة عن ظروف الاختفاء القسري، وسير التحقيق ونتائجه ومصير الشخص المختفي. وتتخذ كل دولة طرف التدابير الملائمة في هذا الصدد. وتنص في الفقرة 3 على أن كل دولة طرف تتخذ التدابير الملائمة للبحث عن الأشخاص المختفين وتحديد أماكن وجودهم وإخلاء سبيلهم، وفي حالة وفاتهم لتحديد أماكن وجود رفاتهم واحترامها وإعادتها.

حوار اجتماعي بطعم التراجع عن المكتسبات

تم إنهاء حلقة أخرى من مسلسل ما يسمى بالحوار الاجتماعي الذي ألهى الشعب لمدة أزيد من الشهر. هذا الحوار دارت جولاته بين قيادات المركزيات النقابية، كل واحدة على حدا والحكومة ومركزية الباطرونا الموحدة. فالدولة المطلعة على ترهل المركزيات النقابية التي انخرطت منذ سنوات في سياسات التعاون مع الباطرونا ونظامها، تمعن في إذلالها عبر فرض التفاوض الانفرادي مع كل مركزية والابتعاد عن التفاوض الجماعي حتى لا يتم الكشف عن حجم التنازلات التي تقدمها كل مركزية.

ع.م

لقد أدى مسلسل تواطؤ هذه القيادات النقابية إلى النفور الكبير للعاملات والعمال، بحيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن نسبة التنقيب لا تتجاوز 6 في المائة من مجموع العاملات والعمال النشطين، وهو ما يعني أن ما يناهز 94 في المائة من الطبقة العاملة النشيطة ليست منقبة.

فكل وسائل الإعلام المخزنية المكتوبة والمرئية وكذلك العديد من مواقع التواصل الاجتماعي التي تسترزق من تمويلات النظام، تجندت للإشادة بمبادرة الحكومة لدعوة المركزيات النقابية إلى الحضور في جولات الحوار الاجتماعي، وتشكلت لجان موضوعاتية متخصصة، لتدارس أهم النقط المدرجة.

ومن المعلوم أن الهدف الرئيسي من هذا الحوار هو ما يسمى بالإصلاحات الكبرى: إصلاح/ تخريب أنظمة التقاعد، إصلاح مدونة الشغل وفي قلبها فرض القانون التكبيلي للإضراب، وهو ما يعني إطلاق يد الباطرونا في توسيع دائرة الهشاشة عبر التسريحات الجماعية، بالإضافة إلى العديد من الإصلاحات التراجعية، تنفيذا لتوجيهات المؤسسات المالية للإمبريالية: صندوق النقد الدولي. والبنك الدولي. مقابل هذه التراجعات الخطيرة عن ما تبقى من المكتسبات التي حققها الشعب المغربي وأدى فيها الثمن الغالي المتمثل في العديد من الشهداء والمعتقلين والمفصولين...

تعهدت الحكومة بتقديم بعض الفتات فيما يخص الزيادة في الأجور، مع العلم أنها استثنت قطاعي التعليم والصحة بدعوى استفادتهما من زيادة الحوار القطاعي...

بهذا الاستثناء يتضح أن الدولة ماضية في فرض تطبيق تعميم التعاقد على الأساتذة عبر النظام الأساسي الجديد ولو بشكل مغلف، بهدف الاجهاز على المدرسة العمومية واجتثاث مجانية التعليم.

نفس المصير يتم تطبيقه في قطاع الصحة العمومية، وما الإضرابات البطولية التي تخوضها التنسيقية الوطنية لطلبة الطب والصيدلة وكذلك إضرابات الممرضات والممرضين إلا عنوان بارز لنتائج الزحف الداهم لاستلاء الرأسمال الأجنبي والمحلي على هذا القطاع الحيوي للشعب المغربي.

إن نتائج مسلسل الحوارات الاجتماعية معروفة، فخلال عدة أسابيع من الاجتماعات المتتالية لمختلف اللجن المتخصصة، يتم التوقيع على ما اتفق عليه الباطرونا والحكومة والأمناء أو الكتاب العامين للنقابات.

ورغم إن النظام يسعى من خلال ما سمي بالحوار الاجتماعي إلى تجريد الطبقة العاملة من مكتسباتها التاريخية التي حققتها بالتضحيات الجسام وأهمها أنظمة التقاعد وحق الإضراب والوظيفة العمومية، فقد بات واضحا أن قيادات المركزيات النقابية وبعد أن تخلت عن المضمون الطبقي للنقابة وقبلت عمليا في المشاركة في السياسات المعادية لمصالح الطبقة العاملة بمبررات ومفاهيم من قبيل: المقاولة المواطنة والحفاظ على السلم الاجتماعي و... لصبح عمليا متخندقة في صف العدو الطبقي للطبقة العاملة وبالنتيجة تساهم في تنفيذ السياسات الاقتصادية المناوئة لمصلحة الجماهير الشعبية مقابل استفادتها من التمويلات السخية التي يغدقها عليها النظام. فبعد أن كانت النقابات تقض مضجع النظام باستمرار، من خلال تحكمها في موازين القوة، بامتلاكها لقاعدة عمالية عريضة، متماسكة ومستقلة، بإمكانها الدعوة إلى إضراب عام وشل الحركة الاقتصادية في البلاد، أصبحت هذه القيادات الفاسدة، اليوم تخضع لتوجيهات النظام وتجتهد في الحرص على عدم انتقاد سياساته. وبالتالي صار النظام هو الذي يفرض عليها خططه التي تخدم مصالح الباطرونا والشركات العابرة للقارات.

إن انتشار الوعي الطبقي لدى فئات واسعة من العاملات والعمال، بحكم مستواهم الدراسي واستيعابهم للأسباب المباشرة وغير المباشرة لشقائهم وقهرهم، يعرف تناميا متزايدا وإن لم يستطيعوا التعبير عنه، بسبب تفشي البطالة والقمع والتشريد الذي تمارسه الباطرونا المسنودة من طرف أجهزة النظام والتي تلعب القيادات النقابية الفاسدة أدوارا هامة في تكسير نضالاتهم.

السؤال المطروح الآن، هو استطاعت هذه القيادات الاستمرار في تدبير وتسيير شؤون ما تبقى من العاملات والعمال المنضويين تحت لوائها بالرغم من مسلسل الخيانات عبر تاريخها؟

عناصر الجواب تكمن في البنية التنظيمية لهذه النقابات التي استمدتها من بنية النظام المخزني، فالولاء، يجب أن يكون مطلقا للزعيم الأبدي بصفته الضامن لاستمرار النقابة و«الساهر الأمين» على حمايتها واستمرارها وتقويتها.

ومن أجل ترسيخ هذه الفكرة وجعلها مركز ثقل النقابة، ينتشر نوع من تقديس الزعيم والحرص على الابتعاد عن أي نقد لممارسته هو وحاشيته. وهذه مهمة تتطلب شراء ذمم عناصر تلتف حول الزعيم واضفاء عليه صفات ومواهب من قبيل توفره قدرات وحنكة استثنائية وامتلاكه لنباهة فائقة ...، إلى غير ذلك من الدعاية التي تصل لتقديس شخصية فرد قد لا يمتلك حتى الحد الأدنى من مؤهلات التدبير.

ولضمان هذا الولاء، يتطلب الأمر جيشا من الأنصار والموالين مركزية وفي مختلف المناطق والقطاعات النقابية. وهذا الجيش تلزمه ميزانية هامة لشراء خدماته. هنا يأتي دور النظام السياسي، عبر الدعم المالي ونفخ الحسابات البنكية للقيادات النقابية، من أموال الشعب بدون حسيب ولا رقيب.

أمام هذه المعضلة، لا مناص للمناضلات والمناضلين النزهاء من ربط العلاقات المباشرة مع العاملات والعمال في مواقع الإنتاج من معامل صناعية وضيعات فلاحية ومؤسسات خدماتية. ولقد انتبه النظام لهذا الجانب فقام بإغلاق المساحات التي تضم المناطق الصناعية وكذلك ضيعات الرأسماليين بحراسة مشددة من طرف حراس محترفين، للحيلولة دون الولوج إليها من طرف المناضلات والمناضلين، قصد التواصل مع العاملات والعمال بهدف تنظيمهم وتوحيد نضالاتهم.

إن انتشار الوعي الطبقي لدى فئات واسعة من العاملات والعمال، بحكم مستواهم الدراسي واستيعابهم للأسباب المباشرة وغير المباشرة لشقائهم وقهرهم، يعرف تناميا متزايدا وإن لم يستطيعوا التعبير عنه، بسبب تفشي البطالة والقمع والتشريد الذي تمارسه الباطرونا المسنودة من طرف أجهزة النظام والتي تلعب القيادات النقابية الفاسدة أدوارا هامة في تكسير نضالاتهم. هذا الوعي يجعل هذه الفئة المتنورة تعي، تدريجيا، ان تنظيمها سياسيا هو السبيل لإخراجها من دائرة الاستغلال والحرمان، فهي مسالة وقت ليس إلا، لأن تاريخ التحرر من القيود، يمكن أن يعرف البطء وحتى أن يقف لمدة، لكن لا يرجع إلى الوراء. ففجر الانعتاق آت ومال القهر و الاستغلال إلى زوال.

أي حوار اجتماعي في ظل اختلال ميزان القوى؟

يأتي هذا العدد في سياق نضالات مريرة تخوضها الشغيلة بالعديد من القطاعات خاصة في قطاع التعليم والصحة والمالية والعديد من الفئات المهنية كالمتصرفين والمهندسين والتقنيين وغيرهم.. تتخللها اتفاقات بين الحكومة والمركزيات النقابية مركزيا وقطاعيا. لذا يتناول ملف هذا العدد مسألة الحوار الاجتماعي ببلادنا على ضوء المعايير الدولية والقوانين المحلية.

فإلى اي حد يمكن الحديث عن حوار اجتماعي حقيقي في المغرب؟
وما قيمة الاتفاقات الاجتماعية ومصداقية الأطراف الموقعة عليها؟
ما هي آثار هذه الاتفاقات على واقع الشغيلة المغربية والطبقة العاملة خصوصا؟
وما العمل لبلوغ تفاوض اجتماعي فعلي؟
تلك بعض الأسئلة وأخرى حاولت الإجابة عليها الندوة التي نظمتها شبكة تقاطع للحقوق الشغلية ونعرضها للقراء ضمن ملف العدد.

الخطاب الرسمي والهجوم النيوليبرالي

عزيز شوقي

إن مشاريع القوانين المتعلقة بحق الإضراب و أنظمة التقاعد و مراجعة مدونة الشغل تشكل اللحظة الحاسمة للهجوم النيوليبرالي، كما تشكل مرحلة المواجهة في الصراع الطبقي. فمقابل بعض الزيادات الرمزية في الأجور، تسعى حكومة الباطرونا إلى محاولة تلطيف الأجواء للمرور إلى السرعة القصوى في مسلسل تفقير الطبقات الكادحة على الخصوص والطبقات الشعبية بشكل عام. فالدعم المباشر الذي يساوي 500 درهم في الشهر لبعض العائلات التي يعتبرها المخزن فقيرة طبقا للمؤشرات التي حددتها البيروقراطية المخزنية، تنذر بالاجتثاث الكامل لصندوق المقاصة. إن الزيادات الموعودة في الحد الأدنى للأجر في القطاع الصناعي والحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي وكذلك أجور الوظيفة العمومية، على دفعتين، لا يشكلان في الحقيقة إلا إعادة الاعتبار للقدرة الشرائية التي عرفت وتعرف تدهورا مستمرا بسبب التضخم الذي ضرب المواد الأساسية بما فيها المواد الغذائية.

في الحقيقة هذه الزيادات في الأجور هما ما دون مستوى التضخم، لذلك رغم هذه الزيادات فان قيمة الأجور عرفت انخفاضا ملحوظا عكس ارتفاع نسبة الأرباح. إن الرفع من الأجور كانت مشروطة بقبول القيادات البيروقراطية، على الأقل في القوانين الثلاث: قبول تفعيل قانون الإضراب قبل نهاية شهر يوليوز المقبل، تطبيق إصلاح أنظمة التقاعد قبل نهاية السنة الحالية والبداية في مراجعة مدونة الشغل ورغم علاتها، وهو ما يعتبر شرعنة الهشاشة في العلاقة بين قوة العمل والرأسمال. فهجوم المخزن و الباطرونا يأتي في سياق تاريخي تعرف فيه الحركة النقابية تراجع خطير لا سيما بعد بروز أشكال تنظيمية كالتنسيقيات المستقلة

و بداية الاختلال في موازين القوة، كما يلاحظ في القطاعين العموميين التعليم والصحة. هكذا يجتهد العاملون في مختلف القطاعات في خلق آليات تنظيمية و دمقرطتها بعيدا عن المركزيات النقابية التقليدية، من اجل مواجهة ما يسمى بالإصلاحات النيوليبرالية التي يحاول الخطاب الرسمي ان يمررها تحت غطاء الدولة الاجتماعية. فالدولة تهدف، من خلال هذه الإصلاحات، إلى تجريد الطبقة العاملة من أدوات دفاعها الذاتي.

إن المرحلة القادمة تتطلب تسطير برنامج نضالي يجمع بين مختلف الحركات الاحتجاجية. هذا البرنامج هو القادر على تعبئة العمال والعاملات في مختلف القطاعات العمومية و الخاصة، بتمفصل مع البعد المحلي و الوطني و الدولي، و هذا يتطلب من المناضلين والمناضلات الوعي بدقة المرحلة وخطورتها. كما يتطلب الوعي بان التغيير الاقتصادي و الاجتماعي مرتبط جدليا بالتغيير السياسي من اجل إرساء دعائم الدولة الديمقراطية الحقيقية. هذا يتطلب كذلك التضامن الاممي بين الشعوب المضطهدة، و بالأساس النضال ضد الصهيونية، الذي هو غير منفصل عن النضال المحلي ضد الاستبداد المخزني. فاهم التناقضات النظام المخزني، يجب أن تشكل البوصلة لكافة الصراعات السياسية والاجتماعية. من بين هذه التناقضات صورة « الدولة الاجتماعية « التي يحاول النظام ان يروجها كحل لفقدان شرعيته. نفس الشيء بالنسبة للعلاقات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالتضامن مع فلسطين التي تخفي التحالف مع القوى الامبريالية وبالأساس تواطؤه مع الكيان الصهيوني المجرم. فالهدف الأساسي للنظام المخزني هو وضع قوة عمل رخيصة رهن إشارة الشركات العابرة للقارات، قوة عمل غير منظمة وغير قادرة على حماية مصالحها وغير قادرة على التضامن مع الشعوب الأخرى. هذا هو بالضبط هدف الإصلاحات الحالية. فتطبيق قانون الإضراب هو إضعاف ممنهج للطبقة العاملة أمام الرأسمال وتجريد الحركة النقابية من سلاحها الوحيد، وهذه هي الخطوة الاولى للتحضير لمراجعة بنود مدونة الشغل نحو المزيد من الهشاشة واطلاق يد الباطرونا في تطبيق التسريحات الجماعية، بمبررات واهية. و أخيرا فان حذف صندوق المقاصة و إصلاح أنظمة التقاعد يدخلان في مجال تخفيض قيمة إعادة إنتاج قوة العمل الجماعية لفائدة الرأسمال المحلي والعالمي.

ندوة تحت عنوان:

قراءة في نتائج الحوار الاجتماعي –اتفاق 29 أبريل 2024 –

نظمتها شبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية يوم 9 ماي 2024

تقديم الرفيق حميد مجدي المنسق الوطني لشبكة تقاطع ميسر الندوة

تنظم هذه الندوة بمناسبة إصدار الاتفاق الذي وقعت عليه والتزمت بتنفيذه الحكومة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب والكنفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية وثلاث مركزيات نقابية الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب. وجاء هذا الاتفاق حسب المحضر الموقع لأجرأة وتنفيذ ما تم الالتزام به سابقا في اتفاق 30 أبريل 2022 .

وننوه فقط هنا إلى أنه بالنظر للهجوم الكاسح الذي تشنه الباطرونا مدعومة بمؤسسات الدولة للأسف الشديد على حقوق ومكتسبات الشغيلة وانطلاقا من قناعتنا بأهمية الدور الذي يجب أن يضطلع به النضال النقابي في تحسين أوضاع الشغيلة، أصدرنا للتذكير في شبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية بعد اتفاق 30 أبريل 2022 مباشرة، الاتفاق الذي وقعت عليه نفس الأطراف الموقعة اليوم على محضر 29 أبريل 2024، أصدرنا حينها بيانا توضيحيا للعموم يعكس وجهة نظرنا في الشبكة حيث عبرنا عن أهم ملاحظاتنا للعموم بخصوص محتوى الاتفاق الذي قيل إنه يتم تنفيذه اليوم. وفي نفس السياق بعثنا بالضبط في 10 أكتوبر 2022 رسالة مفتوحة إلى السيدات والسادة في قيادات المركزيات النقابية المشاركة في الجولة الثانية من الحوار الاجتماعي والتي كانت قد انطلقت في 14 شتنبر 2022، وعبرنا في الوثيقتين المذكورتين عن تخوفاتنا الشديدة من التراجعات الجديدة والمحتملة جدا عن حقوق ومكاسب الشغيلة، وكأننا ندق ناقوس الخطر من خلال البيان والرسالة المفتوحة.

وحتى نساهم في تعميق النقاش الجاري حاليا حول الحوار الاجتماعي، ومخرجات اتفاق 29 أبريل 2024، ارتأينا في الشبكة تنظيم هذه الندوة التي تحمل عنوان «قراءة في نتائج الحوار الاجتماعي –اتفاق 29 أبريل 2024 – »، والتي نتشرف كشبكة أن يشارك في تأطيرها أساتذة ومناضلين صادقين وأجلاء يجمعون بين الفكر والممارسة ويوجدون في الصفوف الأمامية من النضال النقابي الجاد والمسؤول والديمقراطي ، وتعرف عن قرب الصعوبات والمشاق التي يتعرضون لها في نضالهم الميداني والتضحيات الجسام التي يقدمونها لأجل الطبقة العاملة والبلد ككل. فتحية لهم وشرف لنا كبير أن يحضروا معنا ويشاركونا هذه الندوة.

معنا طبعا الأستاذ والرفيق عبد الله غميمط الكاتب العام للجامعة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي والذي رغم ظروفه الصعبة يشارك معنا، وبالمناسبة نتقدم له باسم شبكة تقاطع بأحر التعازي وخالص المواساة في فقدان والده...

أيضا يشارك معنا في تأطير الندوة مشكورا الأستاذ والرفيق محمد هاكش الناشط النقابي والكاتب العام السابق للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل والمهتم بشؤون العمال لا فكريا ولا عمليا في الممارسة ولا يتوقف عن النضال في الواجهتين معا، وأيضا يشارك معنا الأستاذ والرفيق عبد الله لفناتسة العضو النشيط في لجنة المتابعة الوطنية لشبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية ومنسقها الوطني سابقا. وأرحب برفيقتي أمينة سبيل مقررة هذه الندوة ناشطة حقوقية ونقابية وعضوة شبكة تقاطع.

ولا يفوتني أن أشكر الرفيق محمد الوافي الذي وفر لنا هذه المنصة ومن خلاله الرفاق في لجنة التنسيق المشرفة على جريدة اليسار الديمقراطي.

عبد الله غميمط: الاتفاقات كانت كلها مؤطرة برؤية التراجع عن المكتسبات وبالهجوم النيوليبرالي على الحقوق

بالنسبة لموضوع الساعة الذي شكل نقاشا في أوساط المناضلين والمناضلات المهتمين بقضايا الطبقة العاملة على قلتهم يجب أن يستمر هذا النقاش وأن يتوسع من أجل أولا الوقوف على مضامين هذا الاتفاق واتفاقات سابقة وكذلك من أجل استخلاص الدروس وتحديد المهام المشتركة للتنظيمات المناضلة والمناضلين الطليعيين في الحركة النقابية والحركة العمالية لمجابهة التحديات المطروحة الآن على الحركة النقابية وفي طليعتها ما جاء في هذا الاتفاق ل 29 أبريل 2024 من مشاريع تشكل سهما في قلب الطبقة العاملة وتنظيماتها لذلك فانطلاقا من عنوان الندوة «تقييم الحوار الاجتماعي...» نعتقد أن الحوار الاجتماعي هو آلية من آليات تدبير القضايا النقابية والاجتماعية ، وسياق هذا الحوار الاجتماعي أو تنزيله في بلادنا بدأ منذ 1996 حيث تمت مجموعة من الحوارات الاجتماعية في هذا المجال وأبرمت العديد من الاتفاقات، وللأسف أن هذه الاتفاقات كانت كلها مؤطرة برؤية التراجع ورؤية الهجوم النيوليبرالي على مجموعة من الحقوق والمكتسبات. نعلم أن الملفات المطلبية التي عرفتها هذه الحوارات تضمنت ثلاثة محاور: محور الحريات النقابية ومحور الزيادة في الأجور ومحور توفير الشغل لأبناء وبنات الشعب سواء الحاصلين على الشواهد أو غير الحاصلين على الشواهد.

فالحوار الاجتماعي الأخير الذي نعتبره جاء في سياق خاص ودقيق، أولا في سياق دولي مطبوع بمزيد من الهجوم الامبريالي على الشعوب وعلى التنظيمات المناضلة وعلى حقوق الطبقة العاملة عبر العالم منها افتعال الحروب على المستوى الدولي واستمرار النزعة العدوانية للامبريالية في دعمها للكيان الصهيوني في حرب الإبادة التي يشنها ضد الشعب الفلسطيني والتي أصبت أهم المواضيع الأكثر حضورا في النقاش العمومي على المستوى العالمي. وهذا الحوار جاء كذلك بعد محطة مهمة وهي محطة الحوار القطاعي في التعليم الذي جاء بعد معركة كبيرة ومهمة معركة نساء ورجال التعليم التي انطلقت في 5 أكتوبر 2023 كرد فعل طبيعي على عدوان الحكومة ووزارة التربية الوطنية على مجموعة من الحقوق والمكتسبات كثفها النظام الأساسي المشؤوم الذي أصرت وزارة التربية الوطنية على إخراجه والذي كان بمثابة نقطة تحول في علاقة الشغيلة بالنضال النقابي والنضال الاحتجاجي العام حيث شاهدنا كيف أن نساء ورجال التعليم خرجوا بقوة موحدين وموحدات بحضور قوي للنساء والشباب وفي المراكز الحضرية الكبرى في سابقة من نوعها تؤشر عليها نسب المشاركة القياسية في الاضراب وفي المسيرات القوية على المستوى الوطني والمستويات الجهوية والإقليمية. وهذا ما أكد على ان الشغيلة التعليمية قادرة الرد الصاع صاعين للحكومة والوزارة عندما

أولا تتوحد في نضالاتها وعندما تؤطر معركتها بملف مطلبي مضبوط بحيث لاحظنا كيف ان معركة النظام الأساسي وحدت مختلف فئات نساء ورجال التعليم على اختلاف قناعاتهم السياسية والنقابية ومواقعهم المهنية من خلال اتفاق 10 دجنبر 2023 ثم اتفاق 26 دجنبر 2023 والتي، مهما اختلفت التقديرات، استطاعت ان تنتزع ما لم تستطع معارك سابقة انتزاعه، زيادة صافية في الأجور بقيمة 1500 درهم، انتزعت تعويضات، ومجموعة من المكتسبات على مستوى النظام الأساسي، وحلول لمجموعة من الملفات الفئوية، وعلى مستوى الحريات النقابية تم وقف الاقتطاعات م الأجور والتزام الحكومة باسترجاع المبالغ المقتطعة منذ 5 أكتوبر حتى آخر إضراب، والتزمت الحكومة كذلك بارجاع حتى اقتطاعات إضرابات السنة السابقة. نلاحظ أيضا ان هذه المحطة تشكل تمرين أساسي في النضال النقابي. ففي الوقت الذي كان الحوار الاجتماعي معزولا عن حراك رجال ونساء التعليم كانت المكتسبات 0 درهم على مستوى الزيادة في الأجور، نظام أساسي تراجعي، اقتطاعات في الأجور، إحالة المضربين/ات على المجالس التاديبية، وكانت اعتقالات وحاكمات لمجموعة من الأستاذات والأساتذة. بمعنى ان الحوار الذي مر في 26 دجنبر 2023 جاء محمولا على معركة مكافحة منتصر للقضايا الأساسية لنساء ورجال التعليم، عكس الحوار المركزي الذي عايشناه والذي جاء غير محمول على معركة موحدة ونقاش عمومي موحد حول القضايا الأساسية حول قانون الاضراب وقانون التقاعد والتشريعات المتعلقة بالشغل وحول الملفات الفئوية المتعلقة بالمتصرفين والمهندسين والتقنيين والمحررين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين وعلى مستوى الزيادة في الأجور.. نعتبر كذلك ان الحوار المركزي جاء محمولا على انقسام الحركة النقابية بحيث ينعدم التنسيق بين المركزيات النقابية فكل مركزية لها ملفها المطلبي ولها لقاءات خاصة مع الحكومة ولم تكن هناك لقاءات موحدة وملف مطلبي موحد ولغة وخطاب وترافع موحد. وهذا الأمر تستسغه الحكومة والباطرونا.

الاتفاق فيه أربعة أبواب:

الأول، تحسين الدخل، الزيادة في الأجور في القطاع العام ب 1000 درهم صافية مقسومة على شطرين/سنتين ونعتبرها غير كافية أخذا بعين الاعتبار نسبة التضخم وتداعياتها على غلاء المعيشة وعلى الأوضاع الاجتماعية للموظفين الصغار، إضافة الى ان هذه الزيادة نعتبرها بمثابة مقايضة حول قانون الاضراب وقانون التقاعد. فنظرا للزيادة في المحروقات والمواد الاستهلاكية وتدهور الخدمات العمومية وخوصصتها والهجوم على الحريات النقابية واضعاف قدرة التنظيم النقابي والقدرة على التأطير أما بالقمع او الاقتطاعات من أجور المضربين/ات. وفي القطاع الخاص هناك حظر عملي للعمل النقابي بحث نجد ان المعارك النقابية القوية المنبعثة من القواعد العمالية دائما ما تواجه بالأبواب الموصدة وإغلاق المعامل وتشريد العمال وهذا ما عايشناه في مجموعة من المعارك. في الوقت الذي جاء الاتفاق يتحدث عن مأسسة الحوار واحترام ضوابطه وآلياته، عن أي ضوابط يتحدثون؟ فهذه اللغة جاءت في 1996 وجاءت في 2003 وجاءت في 2011 وجاءت في 2017 وفي 2022 وها هي الان تتكرر في 2024. مأسسة الحوار ، احترام الحريات، تنفيذ الالتزامات ، لكن في الواقع نجد ان الحكومة والباطرونا مساهمين في هذا الواقع الذي تعيشه الطبقة العاملة، فلا مأسسة للحوار بحيث لا تجاوب حقيقي مع المطالب الأساسية للطبقة العاملة بمختلف مكوناتها عمال وموظفين ومستخدمين . واذا لم يكن تنقية للأجواء باحترام الحريات النقابية، بحيث نجد مثلا ما يقع لعمال تعاونية «كوباك» لإنتاج الحليب المطرودين لاسباب نقابية لمدة تزيد عن 7 اشهر ، فعن أي احترام للحريات النقابية تتحدث الحكومة وعن أي تنفيذ للالتزامات، وهذه التعاونية أصبحت تجرم العمل النقابي، ونفس الوضع يعيشه أكثر من 500 عاملة وعامل في شركة «سيكوميك» بمكناس المشردين لأكثر من سنة ونصف امام اعين مختلف السلطات رغم صمود العاملات والعمال ورغم التضامن الذي تعبر عنه القوى المناضلة، لا حل يلوح في الافق. السلطات المحلية في العمالات والاقاليم تمتنع، في خرق سافر للقانون، عن تسلم الملفات القانونية لتأسيس أو تجديد المكاتب النقابية، وتمتنع عن تسليم الوصولات المؤقتة لإيداع الملفات، ولا تسمح للتنظيمات النقابية باستعمال القاعات العمومية. هذه هي الأجواء اليومية التي يعيشها العمال/ات والنقابيون/ات. فلا حريات نقابية ولا تفاوض، وحتى ان كان هناك تفاوض لا تحترم محاضر الاتفاقات، بل ان العديد من الاحكام القضائية التي تكون في صالح العمال/ات لا تجد طريقها للتنفيذ. فردا على التزام الحكومة بتنفيذ اتفاق 29 نقول لها أن تلتزم أولا بتنفيذ ما جاء في الاتفاقات السابقة منذ 1996. بمعنى ان الأجواء العامة مناقضة للخطابات المستهلكة من طرف الحكومة والباطرونا، والذي نعتبره في الحركة النقابية خطابا تضليليا وتطمينيا لا يسعى حتى للالتزام بالتشريعات المعتمدة في البلاد لا بالدستور ولا مدونة الشغل ولا القوانين الأساسية.

هذا الاتفاق جاء فيه كذلك بالنسبة للقطاع الخاص الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجور ب 10 في المائة. ونحن نقول أن الحد الأدنى القانوني للأجر لا يتم احترامه في مجموع الوحدات الإنتاجية إلا القليل والدليل من قطاع التعليم، فشركات المناولة في النظافة والحراسة والطبخ والتعليم الاولي، وهذه الشركات كلها لا تحترم قانون الشغل على علاته: فلا حد ادنى للأجور ولا عطل أسبوعية ولا عطل وطنية ولا دينية ولا عطلة سنوية ولا منحة الاقدمية. فمثلا عامل النظافة في قطاع التعليم يشتغل 12 ساعة في اليوم و365 يوم على 365 يوم في السنة وهذا ليس فقط عبودية انه القهر في القطاع الخاص بل في قطاع التربية الوطنية انها أوضاع كارثية. أوضاع مربيات التعليم الاولي أيضا لا تقل كارثية يقدمون عملا جبارا لكن في ظروف مزرية دون احترام للحد الأدنى للقوانين. لذا فهذا الخطاب الرسمي لا يمكن وصفه سوى بالضحك على الذقون وتضليل الراي العام . اذن علينا كنقابيين أولا وقبل كل شيء ان نقف على تطبيق القانون واحترام الحريات النقابية، لأن كل ما فيه مكتسبات لصالح الطبقة العاملة لا ينفذ، وأنا أقول ان السبب هو انقسام الصف النقابي وتشتته وانعدام التنسيق في حده الأدنى للتصدي لهذا الهجوم ، بالإضافة لغياب الإرادة لدى القيادات النقابية ولا النية في تأطير العمل النقابي وتنظيم الطبقة العاملة وتقوية صفوفها من اجل فرض مفاوضات ندية للحفاظ على المكتسبات، بل العكس تماما تعمل بكل ما اوتيت من قوة على تفكيك كل النقابات والمكاتب المنفلتة من قبضتها والممانعة من اجل التحكم الكامل في القرار النقابي المركزي، وهذا ما جعل نسبة التنقيب تتراجع الى ادنى مستوياتها، وهذا الامر مطروح على كل المناضلين والتنظيمات الديمقراطية انها نفكر بشكل جماعي في كيفية المواجهة والتصدي لهذه المشاريع. نحن في الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي قمنا بمبادرة أولية الاحد المنصرم. لقاء تشاوري استدعينا فيه كل التنظيمات النقابية المشتغلة في الوظيفة العمومية بالإضافة للنقابات المستقلة والتنظيمات المهنية للمهندسين والمتصرفين والتقنيين على امل ان نجد أرضية مشتركة للنضال الجماعي والمبادرة الجماعية حول ملف الاضراب وملف التقاعد التي نعتبرها ملفات أساسية يمكنها تشكيل أرضية للنضال المشترك، واي تماهي مع المشاريع التي تحملها الحكومة في جدولتها ستكون ضربة موجعة للحركة النقابية والحركة العمالية والمسؤولية ملقاة على الجميع أفراد وجماعات وتنظيمات للتفكير الجماعي. نحن نعتبر ان نتائج الحوار هي نتيجة طبيعية لموازين القوة القائمة. لذا علينا التفكير بشكل جماعي لإطلاق مبادرات نضالية حقيقية لوضع الراي العام النقابي والراي العام العمالي والراي العام الشعبي في الصورة حول الاهداف التي تسعى الحكومة والباطرونا تحقيقها على مستوى هذين القانونين الأساسيين وتشريعات الشغل الأخرى التراجعية والانقلابية على كل ما فيه مكتسبات للشغيلة.

محمد هاكش:
جوهر هذه القضايا والتي تتطلب الوحدة هو الثالوث الملعون الإضراب والتقاعد ومدونة الشغل والتي تم الاتفاق مع الأسف على دورية تمريره

موضوع الحوار الاجتماعي، أعتبره عنصر أساسي بالنسبة لنا كنقابيين ونقابيات فيما يخص النضال النقابي، وطبعا هناك من يعتبر أنه هو الأسلوب الوحيد في النضال.

سأحاول التطرق ل:
– الطبيعة والشروط والسياق الذي يأتي فيها الحوار الاجتماعي المركزي، ثم الوقوف على النتائج، ثم الموقف من هذه النتائج، ثم ما العمل؟

بالنسبة للشروط: الشرط الأساسي لأي حوار اجتماعي حسب منظمة الشغل الدولية هو التوازن في ميزان القوى ووجود منظمات نقابية مستقلة تخدم الطبقة العاملة ولا تستخدمها. إذا اردت ان يكون لك موقع في الحوار الاجتماعي.

طبيعة الحوار الاجتماعي المركزي: يتحدثون عن الدورة السابعة ، 1996.....2024 والمسافة بين دورة وأخرى من سنتين إلى 8 سنوات وفي كل مرة يتحدثون عن المأسسة لكني لا ألمسها في الواقع.

بالنسبة للسياق: طبعا ميزان القوة لا نحتاج للحديث عنه عدديا فهو مختل بشكل سافر. فحسب إحصاء لمندوبية التخطيط سنة 2018 نجد عدد الساكنة النشيطين يصل 10.811.000 فيهم 10.346.127 غير منخرطين في النقابات وهو ما يمثل 95.7 في المائة أي ان 4.3 في المائة فقط بمعنى 464.873 هم المنخرطون في النقابات وهذه قضية وازنة. فحين نتحدث عن ميزان القوة علينا ان نزن ما نحققه في الحوار بما لدينا من قوة حتى لا نبقى في المزايدات الكلامية والصدامات التي تضعفنا اكثر. علينا ان ننتبه جيدا لهذا الامر فهناك مناضلين يعملون في الساحة وقد يخطؤون لكن علينا التحلي بالنقد الموضوعي والحفاظ على النضال المشترك وتقويته. هناك أيضا انفصام بين الحوار الاجتماعي المركزي والحوار الاجتماعي القطاعي. لاحظوا معي ان الحوارات القطاعية في التعليم وفي الصحة وفي المالية كل يشتغل لوحده بمعزل عن الاخر . كما ان الحوار الاجتماعي المركزي يتم تزامنا مع إضرابات قطاعية عديدة الصحة 8 و9 ماي والمهندسين والمتصرفين والأشخاص في وضعية اعاقة.. في الوقت الذي يعرف المكتب الدولي للعمل BIT الحوار الاجتماعي كوسيلة لامتصاص التوترات الاجتماعية régulateur social، لم يعد كذلك. هناك العديد من القوانين التي تؤطر الحوار الاجتماعي لا نسمع عنها الكثير اين المجلس الأعلى للوظيفة العمومية اين المجلس الاستشاري لطب الشغل اين المجلس الأعلى للاتفاقيات الجماعية اين المجلس الادار للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اين المجلس الأعلى للعمل الاجتماعي اين المجلس الاجتماعي لمتابعة الحوار الاجتماعي اين اللجنة الوطنية للتكوين المهني اين اللجنة المركزية للأسعار والأجور.. موجودين كمؤسسات لكنهم لا يتحركون . فالحوار الاجتماعي المركزي يجب ان يتوفر على هذه المؤسسات/الآليات لكي يشتغل وان يكون متناسق مع الحراك . ومن الملاحظ أيضا ان الدعوة للحوار الاجتماعي المركزي من طرف الحكومة جاءت بعدما تأجج الحراك وتمت الدعوة بدون جدول اعمال، قد يكون لكل حوار مع كل مركزية على حدا جدول اعمال خاص به. لكن الطرف الذي جاء مكتمل التناسق هي الحكومة التي اعدت الثلاثي الملعون: الاضراب والتقاعد ومدونة الشغل، والبعض يتساءل لماذا لم يدرج قانون النقابات ؟ فلكل يستنتج من يريد .

النتائج: 1000 درهم شيء رائع في الوظيفة العمومية بحيث اصبح الحد الأدنى 4500 درهم عوض 3500 درهم

تتمة ص 12

76 عاما على النكبة.. طوفان الأقصى تغير وجه العالم

غسان أبو نجم(*)

عندما وصف الشهيد قسطنطين زريق ما حدث في فلسطين عام ٤٨ بالنكبة كان وصفا دقيقا وموفقا لحالة التهجير والقتل للشعب الفلسطيني على يد العصابات الصهيونية ولا زالت هذه العصابات وبعد مرور ٧٦ عاما تمارس نفس النهج من قتل وتدمير وتهجير قسري لشعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن بفارق مهم ومميز ان كل آلة القتل والتدمير لم تستطع ان تدفع طفلا أو سيدة او رجل فلسطيني إلى الهرب او الهجرة خارج فلسطين بل ازداد تمسكهم بالارض والمنزل المدمر بل يقفون فوق جثث ابناءهم وبقايا منزلهم المدمر يرفعون شارات النصر يصرخون بأعلى صوت اننا مع المقاومة ولن نترك ارضنا ولن نعيد تجربة الهجرة التي عاشها الشعب الفلسطيني عام ٤٨.عندما انطلقت معركة طوفان الأقصى وباغتت المقاومة الوطنية الفلسطينية الاحتلال بدخولها إلى عمق قواعد جيشه وقتل وأسر العديد من جنوده اصاب الذهول الكيان الصهيوني بكل مستوياته العسكرية والسياسية ودب الرعب بين جمهوره وسادت حالة من الهستيريا السياسية والعسكرية بين حلفائه وارتعدت فرائص الانظمة الرسمية العربية المطبعة معه وعلى النقيض من هذا هبت الجماهير الفلسطينية والعربية فرحة بهذا الإنتصار وخرجت إلى الشوارع مستبشرة بالنصر وتهتف للمقاومة في مشهد لم يسبق له ان حدث منذ النكبة الأولى عام ٤٨إذ لم تذق هذه الجماهير طعم الإنتصار بل تجرعت الهزيمة تلو الأخرى وسادها شعور باليأس والاحباط وخذلان بإمكانية هزيمة هذا الاحتلال وتحرير فلسطين. إلى أن وقعت معركة طوفان الأقصى التي أعادت الأمل لهذه الجماهير حيث دفعت بالقضية الفلسطينية الى دائرة الإهتمام واصبحت قضية العالم الأولى بعد أن حاول الاحتلال وحلفائه دثرها وسقطت مقولة الجيش الذي لا يقهر وكسر تابو التحريم عن مساءلة الكيان الصهيوني ومثل امام محكمة العدل الدولية بوصفه مجرم حرب وصنف جيشه كأكبر منظمة إرهابية وفر مستوطنوه من غلاف غزة ولاحقا من قرى شمال فلسطين نتيجة دخول المقاومة الوطنية اللبنانية على خط الإسناد وتبلور حلفا مقاوما شكل محورا للمقاومة ولحق بالكيان الصهيوني خسائر اقتصادية كبيرة شملت القطاعات العسكرية والاقتصادية واحدثت شرخا سياسيا بمكونات الكيان الصهيوني نتيجة الهزيمة التي لحقت بالمؤسسة العسكرية والسياسية التي لم تستطع تحقيق أي من الأهداف التي رسمتها لمجري الحرب وتواصل الخسائر المادية والبشرية في صفوف الجيش نتيجة الضربات الموجعة التي تلقاها من المقاومة التي رغم التدمير للبنية الصحية وتدمير المباني والقتل والقصف العشوائي على السكان المدنيين بقيت صامدة وتزداد قوة يوما بعد يوم.

ولم يقتصر تأثير هذه المعركة على الواقع المحلي الفلسطيني بل شهدت معظم بلدان الوطن العربي مظاهرات ووقفات مساندة للمقاومة الفلسطينية ومحور المقاومة اللبنانية واليمنية والعراقية والايرانية وشاهدت الجماهير الفلسطينية والعربية بأم عينها الصواريخ والمسيرات الإيرانية تدك مواقع جيش الكيان الصهيوني وكشفت محور الخذلان الرسمي العربي الذي ساند الكيان الصهيوني ابان المعركة وامده بالذخائر والاحتياجات الضرورية بعد فرض المقاومة اليمنية حصارا بحريا على السفن المتجهة للكيان الصهيوني.

اما عالميا فقد شهدت معظم دول العالم مظاهرات ووقفات مساندة للشعب الفلسطيني بعد أن تكشف زيف الرواية الصهيونية وظهر ككيان مجرم وقاتل للأطفال وادركت عدالة وأحقية الشعب الفلسطيني بارضه ووطنه وانطلقت حملات طلابية وجماهيرية للضغط على الحكومات لوقف تمويل الكيان الصهيوني ووقف تزويده بالاسلحة والذخائر ووقف الاستثمارات العلمية والعسكرية مع ومؤسساته الجامعية وحازت القضية الفلسطينية على دعم واسناد من برلمانات عالمية وحازت فلسطين على عضوية كاملة في هيئة الأمم المتحدة وشهد العالم تحولا واضحا ومهما في تفهم وادراك عدالة القضية الفلسطينية وحقه في المقاومة ضد المحتل الصهيوني حتى تحقيق حقه في وطنه تأتي الذكرى ٧٦ للنكبة في ظل ظروف ومتغيرات شملت العالم أجمع نتيجة معركة طوفان الأقصى التي لم يقتصر تأثيرها على مجريات الصراع الفلسطيني الصهيوني بل سيمتد ليغير وجه العالم الذي أصبحت فلسطين بالنسبة له مقياس ومعيار ورمز للعدالة الدولية واي تجاوز لهذا الحق يعتبر تعديا على كل القيم الإنسانية واختلال في منظومة القيم الأخلاقية التي تجاوزها الكيان الصهيوني وحليفه الأنجلوساكسوني والفرانكفوني..ويكشف الوجه الحقيقي لكل من حاول التشكيك والتقليل من أهمية هذه المعركة التي شكلت تهديدا وجوديا للكيان الصهيوني ومفصلية في الصراع الفلسطيني الصهيوني.

(*) كاتب من فلسطين

بيان صحفي صادر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة

> إن الوقت اليوم هو للالتقاء على مساحات الاتفاق، والالتقاء على العمل الفعّال والمبدئي، لنحمي إرثنا النضالي ونصعّد نضالنا الوطني الموحد لإنهاء الإبادة والنكبة المستمرة ولتفكيك كل منظومة الاستعمار-الاستيطاني والأبارتهايد القائمة منذ نكبة شعبنا عام 1948.

تؤكد اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، أوسع ائتلاف في المجتمع الفلسطيني وقيادة حركة المقاطعة BDS، أنه مع دخول حرب الإبادة الإسرائيلية-الأمريكية على شعبنا شهرها الثامن، تتصاعد حراكات طلبة الجامعات التضامنية لوقف الإبادة وقطع علاقات التواطؤ، بالذات في أمريكا الشمالية وأوروبا، من خلال المقاطعة وسحب الاستثمارات من نظام الاستعمار-الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي. ومع نمو هذا الحراك، بات العدوّ الإسرائيلي وحلفاؤه يستشعرون الخطر من أن تسهم هذه الهبة في عزل هذا النظام الإبادي وتدفيعه ثمناً باهظاً. وهذا ما دفع بالعدو وحلفائه لتصعيد الحرب على الحراك الطلابي بالقمع العنيف من قبل الشرطة والترهيب وتشويه السمعة بشكل عنصري ومحاولات الشيطنة والتجريم وأيضاً من خلال محاولات اختراق وتخريب الاعتصامات والحراكات «من الداخل».

إننا نؤكد أن الإجماع الفلسطيني يطالب حركة التضامن في العالم باحترام الحقوق الوطنية الشاملة للشعب الفلسطيني والدفاع عنها، وأهمها تحرير الأرض وتقرير المصير وإنهاء الاحتلال ونظام الأبارتهايد وحق عودة اللاجئين، وبعزل نظام الاضطهاد الإسرائيلي

من خلال إنهاء كل أشكال تواطؤ الدول والشركات والمؤسسات معه.

إننا نؤكد موقف اللجنة الثابت بأننا في دعوتنا للمناصرة الدولية لتحرير فلسطين ندافع بشكل متّسق عن أن الشعب الفلسطيني الأصلاني يملك الحق، المعترف به دولياً، في مقاومة الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري بجميع الوسائل والأشكال، بما في ذلك المقاومة المسلحة، التي شرعها القانون الدولي.

لقد اعتبر النظام الإسرائيلي حركة المقاطعة (BDS) «خطراً استراتيجياً» منذ 2014 ويحاربها على هذا الأساس. فقد توعّد في حينه رئيس وزراء العدوّ الإسرائيلي، الذي خصّص وزارة بأكملها وميزانيات هائلة لمحاربة (BDS) بـ«تخريب الحركة من الخارج ومن الداخل». إن هذه الحركة هي إنجاز لشعبنا وقواه ومناضليه، وهناك بالتالي مسؤولية وطنية تقع على أكتافنا جميعاً لرفدها وتقويتها وحمايتها من محاولات التشويه والتخريب، كونها ملك الكل الفلسطيني وكونها أحد أهم أشكال مقاومتنا.

إن اللحظة التي تمر بها القضية الفلسطينية اليوم هي لحظة حساسة، وحراك الطلبة في الغرب اليوم هو جزء هام من التفاعل الدولي والعالمي المتنامي لوقف الإبادة، ويجب حمايته وحماية مكتسبات النضال الفلسطيني التي نالها شعبنا من خلال المقاومة بأشكالها كافة وبفضل تضحيات شعبنا منذ أكثر من قرن من الزمان.

إن اللجنة تدعو كافة الأطراف إلى مراعاة الظروف الخاصة بحركة التضامن العالمي والحفاظ على وحدتها وسلامتها.

إن الوقت اليوم هو للالتقاء على مساحات الاتفاق، والالتقاء على العمل الفعّال والمبدئي، لنحمي إرثنا النضالي ونصعّد نضالنا الوطني الموحد لإنهاء الإبادة والنكبة المستمرة ولتفكيك كل منظومة الاستعمار-الاستيطاني والأبارتهايد القائمة منذ نكبة شعبنا عام 1948.

اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها

فلسطين المحتلة: 18 أيار 2024

جميع الأصوات متساوية، ولكن بعض الأصوات أكثر مساواة من غيرها..

روجت الولايات المتحدة طوال عقود صورة زاهية لنظام ديمقراطي ليبرالي، يتيح لكل أفراد الشعب الأمريكي اختيار ممثليهم من مستويات إدارات الأحياء والمدارس وحتى المستويين الولائي والفيدرالي، ويعطيهم الفرصة والحرية لتحقيق النجاح والحصول على حياة مريحة بحسب «الحلم الأمريكي» أحد الأساطير المؤسسة للتجربة الأمريكية «الاستثنائية». ولكن خلف المساحيق تكمن رواية أخرى مختلفة لتاريخ أمريكا الحديث وحاضرها.

معظم «الآباء المؤسسين» للولايات المتحدة الأمريكية كانوا رجالاً بيضاً أثرياءً مسيحيين وملاكاً للعبيد. والنظام السياسي الأمريكي الذي وضعوا لبناته في القرن الثامن عشر وتطور بنضالات وتضحيات عظيمة كان في صميمه نظام حكم أقلية، وما يزال.

حسام عثمان محجوب

النظام الانتخابي

النظام الانتخابي الأمريكي هو نتيجة مساومات كبرى أملتها قدرات ورغبات ومصالح ومخاوف الولايات المكونة لاتحاد الجمهورية الوليدة وممثليها، وبعض أهم أسسه لا يمكن تبريرها اليوم.

فالرئيس لا يتم انتخابه مباشرة من المواطنين بنظام أغلبية الأصوات، بل بالكلية الانتخابية التي من المفترض أن تحمي الولايات الأقل سكاناً من تغول الولايات الأكبر. حين وضع هذا النظام لم يكن حق التصويت متاحاً للعبيد والسود والنساء ومن لا يملكون أراض، وكان العبد يحسب كثلاثة أخماس الشخص الحر.

ولكل ولاية ممثلان اثنان في مجلس الشيوخ. يتساوى في ذلك أكبر الولايات (كاليفورنيا بسكانها الـ 39 ملايين) مع أصغرها (وايومنغ بسكانها الـ 600 ألف).

وللولايات سلطات واسعة في الحد من حقوق بعض فئات سكانها في التصويت بوسائل مختلفة، مثل رسم حدود الدوائر الانتخابية، واشتراط وثائق معينة للتصويت، وتضييق فترات التصويت وأماكنه، وتقييد التصويت عن طريق البريد، وحرمان بعض المساجين من حق التصويت.

ولهذا تكرر وصول أشخاص لا يعبرون عن آراء غالبية الشعب الأمريكي أو الناخبين لرئاسة الولايات المتحدة أو لمجلسي الشيوخ والنواب. ومن أمثلة ذلك تولي جورج بوش الابن ودونالد ترمب الرئاسة دون حصولهما على أغلبية الأصوات.

سيتيزينس يونايتد «Citizens United»

قررت المحكمة العليا في 2010 أن من حق الشركات (والجماعات عموماً) دعم المرشحين وحملاتهم الانتخابية مالياً، واعتبار دفع هذه الأموال من أشكال التعبير المحمية بالتعديل الدستوري الأول. أطلق هذا القرار الذي عرف بسيتيزينس يونايتد العنان لتدفق مليارات الدولارات من قلة فاحشة الثراء من الأمريكيين للتدخل المباشر في السباقات الانتخابية المحلية والمركزية، ترغيباً وترهيباً بدعم مرشحين، وإسقاط آخرين، وتمرير مواقف ورؤى معينة وخنق أخرى، وصار من الصعب تتبع أصحاب هذه «الأموال المظلمة».

أعطى القرار جماعات الضغط (اللوبيات) وجماعات المصالح الخاصة أسلحة إضافية في سعيها المحموم للتأثير على مواقف وسياسات الحكومة. واللوبيات تلعب أدواراً مفصلية مخيفة في الحياة العامة الأمريكية، وترتبط رجال المال والأعمال بالسياسيين والموظفين العامين ربطاً وثيقاً، لتحقيق مصالح هذه الجماعات، حتى وإن كان ذلك على حساب غالبية الشعب الأمريكي، أو أي من شعوب العالم الأخرى.

والقوانين الأمريكية تسمح بقيام اللوبيات باعتبارها شكلاً من أشكال حرية التعبير. وتنشط في هذا المجال لوبيات تابعة لشركات السلاح والبترول والأدوية والبنوك والتكنولوجيا والصحة، كما تنشط لوبيات لقضايا محددة مثل اللوبي الداعم لإسرائيل. وهناك عشرات آلاف من العاملين المسجلين رسمياً ينشطون في خدمة مصالح هذه اللوبيات بمختلف الوسائل التي تقترب من الرشاوي والفساد مع المسؤولين الحكوميين والموظفين والمشرعين. ومما يعزز أثر هذه اللوبيات تقبل سلوك «الباب الدوار» الذي بموجبه يتنقل الموظفون والمسؤولون الحكوميون وأعضاء الكونغرس بين مواقعهم الرسمية وشركات القطاع الخاص واللوبيات، مما يزيد من حوافز حرصهم على تحقيق مصالح الشركات واللوبيات لتأمين مستقبلهم بعد تركهم مواقعهم.

وهذه اللوبيات تفسر جزئياً بعض التوجهات السياسية الكبرى لأمريكا، من إشعال حروب، وإضرار بالبيئة، ونظام صحي غير عادل ومكلف وغير كفء، وأنظمة مالية تعمق العنصرية وعدم العدالة، واحتكار الأسواق للشركات العملاقة.

المحكمة العليا

رغم سمو مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فإنه يقدح فيه الاعتبارات السياسية التي تدخل في تعيين القضاة. فتولي القضاة في الولايات يتم إما عبر الانتخاب أو التعيين، وفي بعض الولايات يترشحون على أسس انتماءاتهم الحزبية. وعلى المستوى الاتحادي الفيدرالي يختار الرئيس الأمريكي القضاة ويجيز مجلس الشيوخ تعيينهم، وانتماءات القضاة المرشحين السياسية وآراؤهم تلعب دوراً حاسماً في كلتي العمليتين.

والقضاة في المحاكم الاتحادية بما فيها أعلى محكمة في البلاد، المحكمة العليا التي لها الكلمة الأخيرة في تفسير الدستور، يتولون مناصبهم مدى الحياة إلا إذا قرروا التقاعد طواعية أو تم عزلهم عبر عملية معقدة نادرة الحدوث في مجلسي النواب والشيوخ. ولذلك فقد كان أمراً بالغ الخطورة والأثر على مستقبل الولايات المتحدة لعقود قادمة قيام ترمب بتعيين 3 قضاة للمحكمة العليا مكان 3 شغروا أثناء حكمه، مما أدى لتغيير ميزان القوى في المحكمة لصالح اليمين المحافظ الجمهوري. وقضاة المحكمة العليا هم الخصم والحكم على أنفسهم وسلوكياتهم، إذ لا توجد وسائل عملية لمراقبتهم أو معاقبتهم أو عزلهم مهما ارتكبوا من أفعال تمس حيدتهم ومهنيتهم، حتى اتهامات الفساد وتلقي الرشاوي وتضارب المصالح.

غزة

كشفت حرب الإبادة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في غزة منذ أكتوبر الماضي عن مظاهر كبرى لتهرؤ الديمقراطية الأمريكية. منها التغطية المنحازة وغير المهنية لوسائل الإعلام الرئيسية على امتداد الطيف السياسي، وقمع الأصوات المخالفة في كل مساحات المجال العام حتى الكونجرس، وقمع احتجاجات الجامعات بعنف «عالم ثالثي»، ومخالفة القوانين الأمريكية التي تمنع تقديم الدعم لدولة تمنع وصول مساعدات أمريكية وتخالف القانون الإنساني الدولي، والنفاق البائن في مفارقة سلوك الحكومة الأمريكية تجاه روسيا في غزوها لأوكرانيا لسلوكها مع إسرائيل.

يمكن تفسير دعم أمريكا ومشاركتها في الجرائم الإسرائيلية بنفوذ اللوبي الإسرائيلي وتحالف «نهاية العالم» بينه وبين اليمين المسيحي الصهيوني (الذي يعتقد باشتراط قيام دولة إسرائيل ليعود المسيح قبل نهاية العالم وللسخرية يقوم بتنصير اليهود ويقضي على من تبقى منهم)، وتقاطعاتهما مع لوبيات صناعة السلاح والمال والإعلام والتكنولوجيا.

ويبدو الرفض الجماهيري الأمريكي المتصاعد والاحتجاجات التي يقودها شباب وطلبة جامعات ويهود غير صهاينة ومسلمون وأمريكان سود ولاتينيون وغيرهم، شاهداً آخر على انفراد أقلية بحكم البلاد وعدم انصياعهم لآراء ناخبيهم وتدعو لوجوب مقاربة النموذج الأمريكي للديمقراطية بكثير من الشك والتعمق.

عن الميدان الثلاثاء 14 مايو 2024.

، لكن لماذا كل هذا التمييز بين قطاع التعليم والصحة وباقي القطاعات ؟ الان قطاع التعليم صعد في وتيرة الإضرابات الخ . اين هو القطاع الخاص في التعليم من هذه الزيادات، القطاع الذي يعيش العبودية ويضم 71 الف أستاذ/ة و 22 الف اطار اداري سنة 2019. أين هو قطاع الإنعاش الوطني، قطاع الذل والقهر والاستعباد، الموظفين في «النوار» في كل القطاعات ويعانون بشكل لا يتصور. انه امر مؤلم وكان هؤلاء ليسوا مغاربة. أين هم المتقاعدين/ات من هذا الحوار ومن كل الحوارات الاجتماعية السابقة منذ 1996، ألا تشملهم الزيادات المتتالية في الأسعار والمستويات القياسية للتضخم؟ علما ان هذه الزيادة 1000 درهم قد تم استهلاكها سلفا بفعل التضخم وقسمت على سنتين ستعرف بدورها زيادات في الأسعار.

بالنسبة للزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجور SMIG و SMAG ب10% على سنتين. اين هو اتفاق 2022 حول المساواة بين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات، في الوقت الذي تزيد الهوة اتساعا بعد تطبيق هذه الزيادات ؟ انه تكريس واضح للتمييز ضد العمال الزراعيين الذين يعيشون أصلا القهر بكل انواعه.

ما العمل؟ جوهر هذه القضايا والتي تتطلب الوحدة هو الثالوث الملعون الاضراب والتقاعد ومدونة الشغل والتي تم الاتفاق مع الأسف على دورية تمريره، رغم ان النقابات أصدرت بيانات ترفض أن يتم تمرير تلك القوانين وهذا امر إيجابي، علينا نحن كتوجه ديمقراطي التفكير جديا في هذه المسالة، وهنا تاتي المبادرة الإيجابية لFNE قد تنجح او لا تنجح، غير ان هذا الدور كان على شبكة تقاطع ان تلعبه واساسا الجبهة الاجتماعية المغربية .

وهناك مسالة أخرى في غاية الأهمية لا يتحدثون عنها وهي المصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي الذي لم يعد احد يتحدث عنه.. واحداث تعوض للعمال في حالة افلاس المقاولة .. وتمتيع موظفي الدولة بالتامين عن حوادث الشغل..

والخطير في القطاع الخاص انه لن يعرف زيادة في الأجور هناك فقط الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجور.. وهذا فرق كبير يؤدي الى ضغط شبكة الأجور entassement من يتقضى 3200 درهم لن تشمله الزيادة ، ناهيك عن عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور في الواقع.

حتى لا انسى الإشارة الى COPAG لقد انطلقت كتعاونية لكنها أصبحت شركة ضخمة جدا GEANT .

عبد الله لفناتسة: المغرب من ضمن الدول القلائل في العالم التي لم تصادق على اتفاقية 87 والوحيد في شمال افريقيا

بالنسبة للحوار الاجتماعي بالمغرب الجولات السبع التي مرت اعطتنا فكرة عن هذا الحوار. أولا، منذ 1996 إلى اليوم مرت 28 سنة من التجربة واصبح بإمكاننا ان نقول هل نحن بصدد حوار اجتماعي ام لا؟ ثانيا، عندما تنظر للحوارات السابقة ولوقعها على أوضاع الطبقة العاملة عموما، وأية مصداقية للأطراف الموقعة على تلك الاتفاقات، ومدى احترامها، يمكننا ان نخرج بفكرة عن الحوار الاجتماعي بالمغرب الذي يسائل مصداقية الأطراف الموقعة. شبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية سبق لها ان أنجزت قراءة في الاتفاق السابق 30 ابريل 2022، ومجموعة من الأمور التي تخوفنا منها يظهر انها أصبحت حقيقة، منها تمرير قوانين تراجعية كقانون حق الاضراب والتقاعد وقانون الشغل. مسالة أخرى هو اننا اضطررنا لتوجيه رسالة مفتوحة لقيادات المركزيات النقابية لما شاهدنا الخطر الداهم والمحدق بمكاسب الطبقة العاملة، الرسالة المؤرخة في 22 أكتوبر 2022. وللأسف لم تلقى لا جواب ولا تفاعل. في نظري هذا النقاش الدائر في الساحة يسائل مصداقية الحوار الاجتماعي ومصداقية الأطراف الموقعة وسأتناولها من ثلاثة جوانب:

مسالة ترد في كل حوار من الحوارات السابقة هي مأسسة الحوار الاجتماعي. في أزيد من 27 سنة يمكننا ان نتجاوز المأسسة فتغيرات كبرى حدثت في العالم، دول تظهر ودول تختفي في هذه المدة ونحن لازلنا نتحدث عن مأسسة الحوار الاجتماعي، ففي كل حوار يتم الحديث عن المأسسة لكن دون تقييم للالتزامات السابقة.

بالنسبة للحريات النقابية، في كل الحوارات السابقة تكون الدولة هي الضاغطة أو الباطرونا ضاغطة، دائما تكون لدينا مئات من الموقوفين او المطرودين ونأتي للحوار نستجدي الحومة والباطرونا بتسوية وضعية هؤلاء المطرودين او الموقوفين.. وإلغاء قرارات الطرد.. وتزامنا مع آخر اتفاق في قطاع التعليم تنعقد المجالس التأديبية لمحاكمة المئات من رجال ونساء التعليم وهذا امر له دلالة. هناك دائما نوع من الهجوم والضغط...؟ واذا رجعنا لاتفاق 1996 سنجد ارجاع الموقوفين والمطرودين لأسباب نقابية وتسوية وضعيتهم، باستثناء هذه المرة لم يتم اثارتها في محضر الاتفاق رغم ان كل النقابات طالبت بها في بياناتها.

فيما يخص مطلب أساسي وهو الغاء الفصل 288 من القانون الجنائي فجميع الاتفاقات السابقة تنص على إلغائه أو تعديله بما يحترم الحريات النقابية كما هو منصوص عليها في المواثيق الدولية، هذا الفصل لم يتم إلغائه أو تعديله، بل بالعكس تم تعديله في السنين الأخيرة بتشديد العقوبات. ولم يتم اثارته هذه المرة وهذه مسؤولية النقابات.

بالنسبة للاتفاقية الهامة 87 التي تعود الى 1948، فان المغرب من ضمن الدول القلائل في العالم التي لم تصادق عليها والوحيد في شمال افريقيا، لدرجة ان منظمة العمل الدولية سنة 1998 أصدرت قرارا اعتبرت فيه ان هذه الاتفاقية بما انها تهم الحرية النقابية فهي ملزمة لجميع الأعضاء، بمعنى بمجرد انتماء الدولة لمنظمة العمل في ملزمة باحترام الاتفاقية 87، على اعتبار ان الأطراف الثلاث في المنظمة يجب أولا ان تعترف ببعضها، والحال ان الدولة التي لم تصادق على الاتفاقية فهي ضمنيا لا تعترف بالنقابات. وسنلاحظ انه في الاتفاقات ما بعد 2011 لم تعد هناك أي إشارة لهذه الاتفاقية، وهذه فضيحة، هذا شيء مفهوم في الكواليس لتعارضها مع الفصل 11 من الدستور الذي يحرم فئة معينة من الحق النقابي.

المحور الثالث في محاكمة مصداقية هذه الاتفاقات هي مسالة الأجور. رغن ان المبدأ هو ان الأجور ينبغي ان تواكب غلاء المعيشة، ولما وضعت مدونة الشغل في 2003، قيل انه تمت ازالة مبدا السلم المتحرك للأسعار والأجور وان مضمونه سيصبح داخل المدونة وبالفعل في المدونة هناك مادة 358 تنص على ان الحد الأدنى للأجور، (وليس الأجور)، يواكب غلاء المعيشة، لكن نلاحظ بانه لا يواكبها لان الأسعار ترتفع شهريا وربما يوميا في حين ان الأجور عليك ان تتفاوض حولها كل اربع او خمس سنين. اذن ليس هناك مقايسة بشكل اوتوماتيكي. بالنسبة للحد الأدنى للأجور على هزالته من العار اننا لازلنا نتفاوض حول المساواة بين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات في حين ان ديباجة مدونة الشغل منذ 2003 تنص على العمل على توحيد الحد الأدنى القانوني للأجور في جميع القطاعات، واليوم تم السكوت على الالتزامات السابقة وخاصة التزام 2022، بل يتم الاتفاق بفعل نسب الزيادة المتفق عليها، على تعميق الفرق بين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات.

أنا لا ألوم الحكومة ولا الباطرونا، لأنهم يدافعون على مصالح الرأسماليين الكبار، أنا ألوم المحاورين النقابيين، وقد اقترحت في ندوات سابقة أنهم لا يقدمون ملفا مطلبيا في الحوار الاجتماعي بل يضعون فقط امام الحكومة والباطرونا لائحة من الالتزامات السابقة التي لم يتم تنفيذها. ثانيا ان يتفقوا على تطبيق قانون الشغل لا غير. امر خطير ان ينص الاتفاق على عبارة «على الباطرونا احترام تطبيق الحد الأدنى للأجور» وكأننا ندون في اتفاق عدم تجاوز الضوء الأحمر، بمعنى انه بإمكانهم عدم احترامه، وهذا ما يتم في الواقع. علينا ان نعلم بان قانون الشغل مطبق باقل من 10% في المغرب. سبق لوزير الشغل الغماني ان انجز دراسة على عينة من المقاولات ووجد ان 15% فقط تلتزم بقانون الشغل. ليكن في الاتفاق جملة واحدة هي «يجب تجريم عدم احترام قانون الشغل». لازال مفتش الشغل يشرف على اتفاقات فيها ان المشغل يلتزم بتطبيق الحد الأدنى للأجور مستقبلا في حين عليه كتابة محضر وتقديمه للمحكمة لمتابعته بالفصل 539 من مدونة الشغل

اذن، كان على النقابات الزام الحكومة والباطرونا بتنفيذ ما سبق الالتزام به في الاتفاقات السابقة. ثانيا تنفيذ مضمون القوانين بما فيها مدونة الشغل وقانون الضمان الاجتماعي وحوادث الشغل والصحة والسلامة وغيرها. ثالثا تنفيذ الاحكام الصادرة لفائدة العمال. رابعا لا يمكننا التفاوض والعصا فوق رؤوسنا المتمثلة في الموقوفين في قطاع التعليم وقطاعات أخرى. تم ذكر «كوباك» والحال أن هناك «كوباكات» أخرى كثيرة في المغرب من العمال المطرودين، بل ان هناك احياء صناعية «تحررت» بالكامل من العمل النقابي حيث تتم حملات وتوضع لوائح سوداء بأسماء النقابيين يتم ترويجها بين الباطرونا لعدم تشغيلهم.

انا متشائم للاستمرار في هذه السيرورة لما يسمى بالحوار الاجتماعي، اذا لم تقتنع النقابات بان الحوار الاجتماعي هو واجهة من واجهات الصراع. يجب توفير ميزان قوى، وهنا احيي مبادرة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي التي اخذت الدرس من الحراك التعليمي السابق وانها لا يمكنك ان تكسب شيء في ظل ميزان قوى ضعيف ومختل وهذا ندائي لكل المناضلين والمناضلات.

هذه السيرورة لما يسمى بالحوار الاجتماعي، اذا لم تقتنع النقابات بان الحوار الاجتماعي هو واجهة من واجهات الصراع. يجب توفير ميزان قوى، وهنا احيي مبادرة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي التي اخذت الدرس من الحراك التعليمي السابق وانها لا يمكنك ان تكسب شيء في ظل ميزان قوى ضعيف ومختل وهذا ندائي لكل المناضلين والمناضلات.

حول المعرض الدولي للكتاب:

ضعف خطير لدور النشر التقدمية وحضور بهي للقضية الفلسطينية

سعد مرتاح

أُسدل الستار على النسخة الأخيرة من المعرض الدولي للكتاب والنشر المقام بالرباط في الفترة الممتدة بين 9 و19 ماي من الشهر الجاري.

وبالعودة لتفاصيل الدورة الأخيرة للمعرض، يلاحظ بشكل جلي الحضور القوي جدا للقضية الفلسطينية، حيث اختار جزء كبير من زوار المعرض ارتداء الكوفية الفلسطينية أثناء التجوال بين أجنحته، ما اعطى رونقا خاصا دالا على مدى تجذر القضية الفلسطينية في الوجدان الشعبي المغربي، والمفرح أكثر وهو أن هذا الحضور البهي لفلسطين بمعرض الكتاب الدولي، كان بشكل عفوي تماما دون مبادرة أو حملة من أي تنظيم داعم لفلسطين، ما يدل على انكسار إرادة النظام المطبع مع الكيان الإرهابي، في محو القضية الفلسطينية من الذاكرة المغربية.

كما يلاحظ في هذا النسخة، ضعف شديد جدا لدور النشر التقدمية المهتمة بنشر الفكر اليساري، فدار الفارابي المعروفة تاريخيا بنشر وطبع كتب الفكر الماركسي والثوري عرفت حضورا باهتا وقاتما جدا لدرجة لا يمكن فيها التفريق بين وجودها من عدمها، في حين اندثرت للسنة الثالثة على التوالي دار الطليعة للنشر، وهي إلى جانب «الآداب» و«الفارابي»، دور النشر الأكثر نشرا للفكر الماركسي واليساري منذ سبعينات القرن الماضي.

غير أن الجميل هذه الدورة، هو حضور دار النشر «هن» التقدمية المهتمة بنشر أدبيات الحركة النسائية التقدمية لأول مرة بالمعرض، ما جعلها قبلة للمناضلين اليساريين بما جلبته من إبداعات جديدة ومستفزة للفكر والعقل، نفس الأمر ينطبق على دار العائدون للنشر، التي أتت للمعرض حاملة معها القضية الفلسطينية ما جعلها قبلة لرواد المعرض.

في حين لوحظ استغلال فج وبشع لمؤسسات النظام السياسي المغربي للمعرض الدولي للكتاب لاستعراض ونشر عضلاتهم، في ظاهرة بينت بالملموس مدى عجز لسلطة الحاكمة عن نشر وترويج سياساتها وإقناع الشعب المغربي بها وعدم قدرتها على خلف فضاءات خاصة بها، ما يجعلها تستغل المعرض الدولي أبشع استغلال مهمشة الكتاب والفكر والثقافة فيه، بتنظيم مئات الندوات داخل أروقة المؤسسات الرسمية العاجزة، في ظاهرة حولت معها المعرض من معرض للكتاب لمعرض لمؤسسات الدولة.

أما عن اهتمامات الزوار الثقافية، فلوحظ للأسف تهافت جزء غير يسير من الناشئة على دور النشر العاملة على نشر روايات وكتب لا تنمي الفكر النقدي وروح الابداع، إنما تعمل على تعميم الفكر السطحي الساذج، وهذا التهافت ما هو إلا نتيجة طبيعية لسياسات النظام من تدمير لدور الشباب ومحاصرة القوى التقدمية الديمقراطية وامتداداتها الفكرية الثقافية، ونتيجة للمناهج التعليمية الغارقة فيما هو سطحي.

في ذكرى اغتيال شريرين

ميمون الواليدي

شيرين تصل عدن فتحت عيناها لتجد سناء محيدلي ودلال المغربي تبتسمان في وجهها، عانقتاها بشدة، لكنها ظلت تمسك رأسها وكأنها تبحث عن شيئ ما.

مازحتها دلال :

–لا عليك، يا شرين لا أخبار بعد اليوم، هنا لست مجبرة على ترتيب شعرك أمام الكاميرا.

ردت شيرين في دهشة:

– أين أنا؟ آخر ما أتذكره أن قناصا صهيونيا كان يوجه بندقيته ناحيتي في جنين.

أمسكت سناء بيدها وساعدتها على الوقوف ثم قالت:

– أنت حيث يأتي الشهداء يا شيرين، أنت في عدن، تعالي سنعرفك على الآخرين.

– من يكون الآخرون ؟

ـــ هذا غسان كنفاني، مازال ينتظر جوابا عن «رجال الشمس»، أطرقوا الخزان أم لا ؟. وهذا ناجي العلي، يريد أن يعرف ما إذا كان حنضلة قد كبر وهل آن الأوان ليدير وجهه؟ وهذا الأصلع القصير الجالس وحيدا، وديع حداد، منذ وصوله وهو يخطط لصناعة آلة تمكنه من العودة إلى فلسطين، لا يتكلم كثيرا، فقد أصيب بخيبة أمل منذ علم أن رجعيات المنطقة باعت كارلوس لفرنسا.

توقفت شيرين برهة، أصابتها الحيرة مما رأت وسمعت، ثم ابتسمت كما لم تبتسم يوما:

– هل تقصدان أنني ميتة ؟

ردت سناء بجدية:

– أنت لست مجرد ميتة، أنت شهيدة، وأنت من اليوم ستسكنين بلاط الشهداء.

غير بعيد، كان يجلس شاب وسيم، طويل القامة، مرتديا بذلة رسمية، نهض من مكانه وتقدم ببطئ، أمسك بيد شيرين وقبلها بخفة. نظر في عينيها، ابتسم وقال:

– تفضلي آنسة شيرين، اجلسي مكاني، لابد أنك تحملين الكثير من الأخبار، ونحن متشوقون لسماعها.

همست دلال في أذن شيرين:

–هذا محمود الأسود، المعروف بجيفارا غزة، لا تدعي نبله يخدعك، هذا رجل لا يعطي قلبه إلا للبندقية.

انهالت الأسئلة على شيرين من كل صوب وحدب، لم تعرف المسكينة من أين تبدأ الحديث، كانت ما تزال تحت تأثير الصدمة، كما أن وجودها في حضرة كل هؤلاء الشهداء أصابها بالارتباك. بينما كانت تبحث عن الكلمات لترد على الاستفسارات المتهاطلة مدرارا، سمع صوت خليل الوزير وهو ينزل تلة مجاورة وعدن تهتز تحت خطواته:

–هيا يا شباب، افسحوا المجال للشهيدة حتى تلتقط أنفاسها، لا تستعجلوها.

قالت شيرين بتلعثم:

– اعذروني كثيرا، أنا أعرف أن المقام طال بكم هنا، وأنكم تنتظرون أنباء سارة، لكنني للأسف لا أحمل منها إلا النزر اليسير.

عم الصمت مدة قبل أن تضيف:

– آسفة يا غسان، حتى لو طرق الخزان فلا أحد سيسمع، لا أحد أكل برتقال حيفا، وحتى المزارع حلت محلها المستوطنات... عفوا أعرف أنك تفضل كلمة مغتصبات. وأنت يا ناجي، لتعلم أن الخيانة لم تعد فقط وجهة نظر، بل أصبحت بطولة يفتخر بها الخائنون. الكثير من أصدقائك يا أبا جهاد قد باعوا البلاد والعباد ....

من عدم، ظهر طفل في العاشرة من عمره، نظر له الجميع متسائلين:

– ما اسمك ؟

لم يجب الطفل، ظل صامتا وعيناه مركزتان على شيرين.

قال غسان:

– هل تعرفينه يا شيرين ؟

حركت رأسها نافية وقبل أن تقول كلمة بادرها الطفل بالسؤال:

– أنت شيرين أبو عاقلة أليس كذلك ؟ انا سعيد أنني التحقت بك بعد يومين، لقد تركتهم يتقاتلون حول جواز الترحم عليك!

نفث وديع حداد دخان غليونه ثم صرخ:

– ألم أقل لكم توقفوا عن سؤال القادمين الجدد، إذا أردتم الأخبار السارة، علينا التفكير في العودة لنصنعها بأنفسنا !

بتاريخ 14 ماي 2022

اصدارات:

صدر للرفيق معاذ الجحري كتابه (سيرة شجرة البطم).

تقديم الرفيقين أحمد القنديلي وحمة الهمامي.

يمكن تصنيف هذا الجنس الأدبي بالسيرة الذاتية السياسية .

ملامح من السينما السياسية

نورالدين موعابيد.

I. في سبيل التقديم:

يمكن تبئير مسوّغات هذه المساهمة في القولَيْن المشهوريْن:

1– Tout cinéma est politique.

2– Les problèmes politiques sont les problèmes de tous.

عسى أن يتيسر تحديد التناصات (التقاطعات) بين حقل جماليّ (إستتيقيّ)، وحقل اجتماعيّ، حتى إذا أسعفني الحيز مثلت لذلك بأنموذج أوأنموذجيْن قد يكونان داليْن على ما آمل أن أضيئه، على الرغم من أن الموضوع مفخخ، بعد بالانفجار الانشطاريّ، محاولا اتقاء التصنيف المستعجل، وتحامي (بفتح الياء) الزجّ بقلمي في أتون إشكالات علم الجمال (الإستتيقا)، ما وسعني هذا الحذر الإبستيميّ، فالموضوع رحم شائك تتناسل مُحايثاته، وتتواتر اقتضاءاته.

فيَ مفهوم «السينما السياسية»: إضاءة موجزة: إذا كان من تعاريف البلاغة، الطريفة أنها هي الإيجاز، فإنني سأرتكن إليه مطمئنا، وللقارئ الكريم المستزيد أن «يستشير» الموسوعات والمعاجم المختصة التي وكدها الضبط والتدقيق على الرغم من نسبيتهما.. ولربما لاح في أفق البحث أنه لا مندوحة للباحث عما يسمى «مهارة تأليف النصوص «(تركيبها) la compo– sition des textes، استنادا إلى ما راكمه غيره، مع ما يفتحه ، هو، من أقواس، و/ أويضيفه من ملاحظات مقوّمة (اسم فاعل)، ناقدة.

من ينقّرْ في المنجز الذي احتفى بهذا الصنف، يخلصْ إلى أن المقصود إليه ب»السينما السياسية»، هوالتوجه الذي كان/ مازال يغرف من رؤى سوسيوسياسية، محوّلا إياها إلى إبداع إستتيقيّ يغتني ثيمات من قبيل: التحرر، الاستقلال، النضال، المقاومة، حقوق الإنسان، لاسيما الحق في الديمقراطية، ومواجهة الاستبداد بمختلف تمظهراته، سواء أكان استبدادا بالقوة، أم استبدادا بالفعل. وهو يسعى إلى تحقيق جدليتيْن: جدلية الواقع والفكر، وجدلية الشكل والمضمون. ومما لم (يزايد عليه) هذا الصنف، لدى أولئك الذين يعرفون من أين تؤكل كتفه، حمى الرغبة في تصالح الإقناع والإمتاع، تصالحا ينم عن تماهي شقي هذه الثنائية، على الرغم من تناسل الإشكالات التي ربما اختزلها تساؤل رباعيّ رئيس، هو:

1. بأي معنى يمكن أن يزعم زاعم أن السينما السياسية هي بديل الفعل السياسيّ الميدانيّ، الذي عبر عنه Lénine بقوله (لا ممارسة ثورية بدون نظرية ثورية.)؟..
2. هل نستسيغ الرأي الذاهب إلى أن صنفنا قد يسحب البساط من تحت السينما غير السياسية، قضا وقضيضا؟..
3. أيمكن أن نرتكن إلى خصوصية– ات– ما، تسم السينما السياسية، بعيدا عن :اجترار الشعارات الجاهزة، أوإعادة إنتاجها؟..
4. بم وكيف نميز السينما السياسية والسينما الثورية؟..

لعل ثقافة الاعتراف، والموضوعية المبحوث عنها ، تستدعيان تثمين السينما الإيطالية عقب الحرب العالمية الثانية، ولاسيما في اتجاهاتها الواقعية، وهذا ما يسّر للمخرجيْن»Pontecorvo» و»Rosi» أن يشقا طريق السينما السياسية المتحولة عن السينما الثورية في تصور Rosi. وبما أن هذا المخرج قد راكم تجربة نفيسة طوال المدة الفاصلة بين 1958 و1972، فإنه حقيق بملامسة خاطفة.

ساعد «فرانشيسكو روزي» بدءا كبار المخرجين، فكان حاضرا في فيلم «الأرض تهتز» لصاحبه «فيسكونتي»، وقل القول نفسه بالنسبة إلى مساعدته «أنتونيوني»، في فيلمه»المغامرة».. أما ما أخرجه هولاحقا، فأوجزه في: (التحدي والباعة../ سلفاتوري جوليانو/ الأيادي فوق المدينة/ لحظات الحقيقة/ كان ما كان/ قضية ماتيه..). والواقع أن فيلمه(كان ما كان) وظف الخرافة مستندا إلى أسس واقعية، يقول، هو نفسه، عن فيلمه هذا: «إنه لا يعكس قضايا اجتماعية أو سياسية، ولكنه حكاية إيطالية، خرافية.. «ولم تغفل عينه عما يسمى»: السينما الديكودرامية.

يتضح من هذه اللمسة الخفيفة أن السينما السياسية لم تك بديل السينما العامة، وإنما مثلت أحد اتجاهاتها، إذ لم تتوار، ولم تنطفئ جذوة نارها، والدليل الصارخ على استمراريتها، هو محاولاتها التنافسية، وليت الأمر اكتفى بذلك بعد أن طفت على السطح أنماط سينمائية أخرى فرضتها الماكرو تحولات التي عرفها الفكر المعاصر(السينما الرقمية، سينما الذكاء الاصطناعيّ، السينما التربوية، سينما الشباب..) عدا سينما الخيال العلميّ، وسينما الخلاعة المفرطة..

لا يمكن، أيضا، أن تستبدل السينما السياسية الفعلَ السياسيّ، الميدانيّ لسبب بسيط مفادُه أن السينمائيّ مثقف، والمثقفون فئة، وليسوا طبقة، ومن ثمة فإنهم يساهمون في التغيير مساهمة إستتيقية، بما أنهم لا يملكون وسيلتي الإنتاج الأساس: (الأرض، المعمل).. فمن مسلمات التحليل أن الفنانين لا ينوبون مناب العمال والفلاحين في حومة النضال الميدانيّ..

وإذا كانت السينما الثورية تغييرية بالضرورة، تجهز على أيّ نظام سياسيّ يعادي الديمقراطية، فيحتكر من ثروات الشعب ما فوق الأرض، وما تحتها، فإن السينمائيّ الثوريّ يدعو إلى قطع دابر الاستبداد، أصل كل فساد، نحوما قال الكواكبيّ، بينما السينما السياسية لا تعدوكونها إصلاحية المنحى، ترميمية، تبريرية، وقد تغدو يمينية، تهلل للأنظمة السياسية، الرجعية من قبيل الأفلام التي حاولت تلميع صور الديكتاتوريات العدوانية، الإجرامية (النازية، الفاشية)، والحركات الأمبريالية، نظير الحركة الصهيونية، بالإضافة إلى أفلام الدعاية، المعتمدة في الحملات الانتخابية..

> بأيّ معنى يمكن أن يزعم زاعم أن السينما السياسية هي بديل الفعل السياسيّ الميدانيّ، الذي عبر عنه Lénine بقوله (لا ممارسة ثورية بدون نظرية ثورية.)؟..

II. بعض خصوصيات السينما السياسية:

ربما اقتنع الباحثون بأن السينما السياسية موسومة بألا تغلو في الخيال المجنح، مؤمنة بأن تحايث الحياة الواقعية، العامة، لذلك راحوا يرصدون اللقطة الخاطفة ، التي يؤطرها الفعل النفسيّ بردوده الانفعالية ذات العلاقة الوثيقة بالواقع وتموجاته، المفروض أن تخلخل آليات اشتغال نسيجه السوسيوسياسيّ، حتى يضحي التغيير متصدرا المشروع المجتمعيّ، الحداثيّ –الديمقراطيّ، مفعّل القيم الكونية (الكرامة، الحرية العدالة الاجتماعية، المناصفة..). ويضيف الدارسون خصيصة التبسيط، والتبسيط هنا غير «التسطيح»، إلا أن الخصيصة صاحب الحظوة، بلا منازع، هي «تشكيل الرأي العام» الداخليّ/ الخارجيّ.. فما كان من أقلام كثيرة، تستفزها السينما السياسية ، «صانعة» ذلك الرأي، إلا أن تعبّئ ما تستطيع من كفايات وقدرات ومهارات، سعْيا إلى أن تقدم الإضاءة الفضلى. وتمثيلا، لاحصرا، قاربت الباحثة «مريم وحيد: (دور السينما في تشكيل الرأي العام العالميّ..) نشره العالم الأزرق. ولا أجانب الحقيقة إن قلت إن دراسة هذه البـاحثة، دراسة عالية العيار، غالية الإزار، بل إنها هيولى البحوث التي وكدها السينما السياسية؛ فهي متعددة المرجعيات، مختلفة الإحالات، لا تكاد تنفلت منها شاردة أو واردة، تحاور السينما الروسية بعد الثورة البلشفية المظفرة، وتجاور المدارس السينمائية الأوربية الجديدة مثل السينما (الإيطالية، الفرنسية، الإنجليزية، الألمانية..) وتلامس السينما البرازيلية كذلك، ولولا كراهة التطويل لذكرت ما خلصت إليه الباحثة المقتدرة، وهي ترصد تأثير الفن السابع في الاتجاهات السلوكية.

ومؤسف، مخجل أن تعرض السينما الغربية، غير الموضوعية، الإنسان العربيّ منمّط الصورة، فإذا هو»الديسوتوبيا»: عصارة الشرور جميعها،متخلف، متوحش، غليظ، خشن، جلف، لا يعرف للحضارة سبيلا، يأكل اليربوع والضبّ.. عنصريّ، شوفينيّ يهدد السلام العالميّ، إرهابيّ، سفاك دماء.. لذلك، باختصار شديد، «يستحق القتل والإبادة..» ومن الأفلام التي قاربتها الباحثة نفسُها، فيلم «لورانس العرب»، فما هي «قشدة» تلك المقاربة؟

كانت تصورات الفيلم متخمة بالتضليل والأباطيل التي هي وليدة عقدة جنون عظمة الغرب؛ إذ صور «لورانس» وكأنه منقذ العرب من الضلال والتيه، والبطل الخارق الذي سيخلصهم من البداوة والتوحش، بخوض الحرب ضد الأتراك (معارك العقبة ودمشق)، مساندا بتزكية إلهية.. هكذا يميل مخرجه «روبرت بولت»، الميل كله، إلى إشاعة المغالطات، فلا يشير من قريب، ولا من بعيد إلى ما عاناه العرب بسبب معاهدة سايكس بيكو، ووعد بلفور المشؤوم، مركزا على القيم السالبة التي ألصقها بالإنسان العربيّ، عمدا نظير ما زعمه من كون أحد الممثلين قاطع طريق، لصا استهواه ما كان الجنود الأتراك يحملونه معهم في الحرب، قبل أن يعود إلى المضارب والخيام!.. وحين سُئِل «لورانس»:

What in your opinion that these people Hope to gain from this War؟

أجاب؛ They Hope to gain their freedom I am going to give it to them.

III. من استثناءات السينما الغربية:

لا مراء في أن القاعدة الواحدة تخترقها استثناءات، وهذا ما يؤكده مخرجون غربيون معينون، ابتغوا مرضاة الموضوعية النسبية، ومنهم المخرج الأمريكيّ، المشاكس، غير المنبطح لسياسة «العم» سام، صاحب «فهرنهايت 11/9» و «رجال بيض أغبياء»، و»Where to in– vade next»، بالإضافة إلى أعمال أخرى: (مايكل مور). (جائزة الأوسكار 2003). لم يتلكأ لحظة في أن يشبه Bush ب Hitler. قال «مور» بعد أن نال الجائزة المذكورة: (نحن نعيش في عالم زائف، انتخبنا رئيسا زائفا يقودنا إلى حرب زائفة.. عار عليك.. عار عليك يا سيد «بوش».)، وبما أنك، أيها القارئ/ المشاهد الكريم، تعرف موضوع الفيلم الأول (حدث الحادي عشر من شتنبر)، بهذا القدر أوذاك، فإنني سألامس مؤلف: «رجال بيض أغبياء»، ملامسة عابرة، علما بأنه «يلخص» أفكار صاحبه السينمائية. وبما أن المؤلف متعدد الصفحات، فإنني أقتصر على نقيصة واحدة من نقائص Bush، هي عجزه عن القراءة، ومن ثمة أميته. ومن البداهات أن اللاكتابة وليدة اللاقراءة، الشرعية.

يسأل المخرجُ «مور» Bush، بسخرية لاذعة،: «جورج، هل أنت قادر على القراءة والكتابة بمستوى البالغين؟» (ص:55، وما بعدها. الدار العربية للعلوم.). يتابع «مور»: (بدوبالنسبة إليّ، وإلى العديد من الناس أنك– وهذا يدعو إلى الحزن––أميّ عمليا.. ولكن دعني أسألك هذا السؤال: إذا كنت تعاني مشكلة في فهم الأوراق المعقدة، التي تتسلّمُها قائدا العالم الحر، فكيف يمكننا أن نثق في إعطائك شيئا كالأسرار النووية؟، كل الإشارات على هذه الأمية موجودة، ومن الواضح أن أحدا لم يختبرك بشأنها..). «المصدر نفسه. «..

IV. في سبيل الختم:

تلكم كانت ملامح من السينما السياسية ، وكما كان البدءُ بدءا سياسيا فإنه لاحوب ولا تثريب إن كان الختمُ كذلك. يقول Marx ، عن الفن عموما: «الفنّ هو أداة الإنسان في تمظهره وتحققه.«Manuscrit de 1844»، وعنده «أن الفن يمكن أن يلعب دورا في: تحرير الإنسان/ كشف تناقضات المجتمع/ إلهام التغييرات (Critique de l'économie politique)، يؤكد صاحب «الرأسمال»في إحدى رسائله إلى Arnold أنه «ليس بوسع الفن أن يغير العالم، ولكن يمكنه أن يساهم في الطريقة التي نتصور بها هذا العالم.»، فهل حققت السينما السياسية المعاصرة بعض ما اعترف به Marx، باعتبارها الفن السابع، و/ أوالقوة الناعمة؟

أبريل 2024.

الطاهر الدريدي :

بعد أكثر من 13 سنة على اتفاق 26 ابريل 2011، لازال العمال الزراعيون يعانون الحكرة، ولازال الفرق بني الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات قائما، ولم يتساوى الحد الأدنى ويتوحد، بل ازداد الفرق اتساعا.

تقديم

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي والذي خصص ملفه للحوار الاجتماعي هو الرفيق الطاهر الدريدي الكاتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بالرباط ومسؤول نقابي بالجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إ م ش)...
نحاوره حول طبيعة ومسار ما سمي بالحوار الاجتماعي وانعكاس نتائج الاتفاقات الموقعة بين النقابات والحكومة والباطرونا ومشاريع قوانين الشغل التي تعمل الحكومة على تمريرها على أوضاع ومكتسبات الطبقة العاملة والشغالة...

■ هل هناك فعلا حوار اجتماعي حقيقي في المغرب؟

● تحية للرفاق في جريدة النهج الديمقراطي؛

للإجابة عن هذا السؤال أظن أنه من المفيد القيام بعرض سريع لبعض المعطيات المتعلقة بتاريخ الحوار الاجتماعي بالمغرب. ففي بلادنا لا يعد الحوار الاجتماعي، الذي يجمع الحكومة والفرقاء الاجتماعيين (النقابات والباطرونا) وفقا للمصطلح السائد والمتداول، لا يعد تقليدا عريقا وراسخا؛ ذلك أن أول حوار اجتماعي تعرفه البلاد لم يكن حتى سنة 1996، تلته اتفاقات اجتماعية أخرى سنة 2000 تم سنوات 2003 و2011 و2019 و2022 وأخيرا سنة 2024، وكلها في شهر أبريل باستثناء اتفاق سنة 1996؛ وهو ما شكل 7 اتفاقات اجتماعية على مدى حوالي 30 سنة بدورية غير منتظمة؛ فما بين اتفاق 2003 وأبريل 2011 كان الفاصل 8 سنوات ونفس الشيء بين هذا الأخير واتفاق 2019؛ هذا من حيث انتظام دورية انعقاد الحوار الاجتماعي على الصعيد المركزي؛ وبناء عليه يمكن تصور مدى فعالية ومردودية حوار اجتماعي يتم وفقا لهذه الطريقة ودون دورية زمنية مضبوطة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وحتى لا أعطي حكم قيمة على الحوار الاجتماعي بالمغرب، ما إذا كان حقيقيا أو حوارا شكليا، سوف أسوق مثالان وأترك التعليق عليهما واستنتاج الخلاصة لقراء الجريدة؛

فآخر بند من بنود اتفاق 25 أبريل 2019، وهو البند السابع، ينص على أن «الحوار يبقى مفتوحا لتنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011»، ما يعني أن بعد 7 سنوات تقر الحكومة بعدم وفائها بالتزاماتها ولا تتعهد بشيء ملموس وإنما فقط بمواصلة الحوار، وهو ما يسمى بالحوار الشكلي أو الحوار الفارغ أو الحوار من أجل الحوار؛

أما المثال الثاني الذي يحز في نفسي وفي نفس كافة المناضلين والمناضلات بالقطاع الفلاحي وعموم العاملات والعمال الزراعيين، فهو التمييز المتواصل في الحد الأدنى للأجور ما بين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات؛ ذلك أن الاتفاق الاجتماعي ل 26 أبريل 2011 نص بشكل حرفي وواضح في جزئه المتعلق بالقطاع الخاص، ضمن ما اتفق عليه في باب تحسين الدخل على ما يلي: «التوجه التدريجي نحو التوحيد بين الحد الأدنى القانوني للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمعمول به في القطاع الفلاحي والغابوي وتوابعه، على مدى ثلاث سنوات (3/1 كل سنة)، ومراجعة بعض مواد مدونة الشغل (356– 358–357) للتنصيص على حد أدنى قانوني للأجر موحد بكل القطاعات»؛

نحن الآن سنة 2024 بعد 13 سنة من هذا الاتفاق، ولازال العمال الزراعيون يعانون الحكرة، ولازال الفرق بين الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات قائما، ولم يتساوى الحد الأدنى ويتوحد، بل ازداد الفرق اتساعا؛ وهذا يدل على أن الحكومة لا تعتمد منهجية الحوار من أجل الحوار فقط، وإنما تناور وتفرغ الاتفاقات الاجتماعية من مضمونها الإيجابي باتفاقات أخرى تراجعية عما تم إقراره سابقا؛

والخطير في الأمر، الذي يجعلني أتحدث بشكل غير مطمئن في هذا الموضوع (بل وبشكل مشكك في نوايا الحكومة والباطرونا، وحتى لا يلدغ العمال الزراعيون من نفس الجحر مرتين)، هو عدم إصدار الحكومة حتى الآن بعد سنتين وأكثر على حوار 2022، للمرسوم التطبيقي الخاص بكيفية الوصول إلى المساوات سنة 2028 بين الفلاحة والصناعة في الحد الأدنى للأجور، وحتى لا يتكرر نفس السيناريو الناتج عن الاتفاق الاجتماعي لسنة 2011.

هذان مثالان بسيطان يعكسان الواقع بشكل ملموس دون زيادة أو نقصان، وهناك أمثلة أخرى كثيرة، وأترك للقارئ بناء عليه، أن يحكم بنفسه ما إذا كان هناك حوار اجتماعي حقيقي في المغرب أم لا.

■ ما هي أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها على اتفاق 29 أبريل ؟

● أهم الملاحظات في نظري التي يمكن تسجيلها بشكل سريع على اتفاق 29 أبريل فيما يتعلق بتحسين دخل الموظفين وأجراء القطاع العام والخاص، هو أن ما أتى به من زيادات (1000 درهم على سنتين بالنسبة للموظفين

والمستخدمين و10% على سنتين كذلك بالنسبة للحد الأدنى للأجور في القطاعين الفلاحي والصناعي ومراجعة الضريبة على الدخل بالنسبة للأجراء، هي إجراءات هزيلة جدا بالنظر لوثيرة التضخم والارتفاع المتتالي للأسعار؛ وبالتالي فهذه الزيادات في الأجور التي يتم التطبيل لها وتقديمها على أنها مجهود مالي خارق للدولة وللباطرونا، لا توازي شيئا مما فقده الأجراء من قدرتهم الشرائية السائرة باضطراد في منحى تنازلي؛ هذا دون الحديث عن تنصيص الاتفاق على عدم استفادة القطاعات التي عرفت بعض الزيادات في الأجور خلال الفترة الأخيرة من هذه الزيادة التي تم إقرارها خلال الحوار الاجتماعي، وهو ما يعتبر نوعا من العقاب لشغيلة تلك القطاعات على نضالاتها وعلى ما انتزعته من زيادة في الأجور بفضل تضحياتها كفاحها؛ فضلا عن كون هذا الإجراء ليس مرده الحسابات والتوازنات المالية لميزانية الدولة، وإنما هو إجراء سياسي انتقامي يستهدف ضرب الإيمان بجدوى النضال النقابي والاجتماعي لذى الشغيلة.

كذلك، فما يتعلق بالإجراءات التي جاء بها الاتفاق بشأن إصلاح أنظمة التقاعد، فهو انتقال عملي للقفز على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء أزمة تلك الأنظمة، المتمثلة في الفساد وسوء التدبير؛ والإنتقال إلى منظومة جديدة تكرس الثالوث الملعون، وهو الاشتغال لسنوات أطول والرفع من نسبة الاقتطاعات من الأجور والتقليص من قيمة المعاشات.

أما ما يتعلق بمراجعة تشريعات الشغل، فما جاء في الاتفاق إنما يعكس استعجال الحكومة والباطرونا لتمرير مشروع القانون التكبيلي للإضراب وضرب المكتسبات البسيطة في مدونة الشغل، التي لا تطبق أصلا إلا بنسب ضئيلة جدا، باعتراف المسؤولين في وزارة الشغل أنفسهم.

وإذا كانت تشريعات الشغل عند إقراراها ليست سوى تعبيرا عن واقع موازين القوى بين مختلف أطراف العلاقات الشغلية، فتخيلوا معي كيف سيكون قانون الإضراب هذا في ظل الهجوم الشرس على الحريات والحقوق النقابية الذي نعيشه، وفي ظل الضعف والتردي المتواصل للواقع النقابي ببلادنا؛ ونفس الشيء يسري على مراجعة مدونة الشغل.

■ ما هي آثار الاتفاقات الاجتماعية على واقع الشغيلة المغربية ؟

● فيما يتعلق بآثار الاتفاقات الاجتماعية على واقع الشغيلة المغربية فيمكن رصدها اعتمادا على حصيلة هذه الاتفاقات، الهزيلة على كل المستويات.

فهذه الاتفاقات الاجتماعية لم ترفع كما يجب، وفي الحدود الدنيا المعقولة، من القدرة الشرائية للأجراء التي تأخذ مسارا انحداريا متواصلا منذ سنوات، كما أنها لم تحسن ولو في حدود دنيا كذلك الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة بشكل عام، وبالتالي لم تعد الشغيلة المغربية تراهن كثيرا على الحوار الاجتماعي وما يمكن أن تتمخض عنه من اتفاقات اجتماعية؛ وعدم الرهان هذا مرتبط هو الآخر بالأداء النقابي الضعيف على المستويات (التنظيمية والنضالية والتفاوضية ...)الذي يضر بمصداقية العمل النقابي وبجماهيريته، ومن تمة تأثيره في أرض الواقع على موازين القوى.

لذلك، فمعالجة هذه الآثار على واقع الشغيلة المغربية مرتبط بالضرورة الملحة بالنهوض بالعمل النقابي على أسس سليمة، تكرس مبدأي الديمقراطية والتضامن، وتسترجع الكفاحية في العمل النقابي وتعلي من قيمها؛ وتعتبر هذه المسألة مهمة آنية ضرورية ومستعجلة بالنسبة لكل المناضلات والمناضلين النقابيين.

■ ما العمل لبلوغ تفاوض اجتماعي فعلي ؟

● ليس هناك وصفة سحرية لهذا الأمر، فالمطلوب هو العمل على تغيير ميزان القوة لتسترجع النقابات مصداقيتها وتأثيرها النضالي الإيجابي في الحقل الاجتماعي، بما يعني ذلك من تطوير للتنظيم، كما وكيفا، وللديمقراطية الداخلية للنقابات وللكفاحية والتضامن الداخلي، ونبذ التشتت النقابي والقطع مع منطق المساومة المحكوم بأجندات سياسية لا تخدم مصالح الطبقة العاملة في شيء؛ فالتفاوض الاجتماعي هو موضوع صراع ما بين تطلعات ومصالح طبقية مختلفة ومتناقضة.

■ ما هي في نظرك شروط نجاح مبادرة تأسيس جبهة اجتماعية لمواجهة مشروعي قانون الإضراب وقانون التقاعد ؟

● الشروط الموضوعية متوفرة لإنجاح مبادرة تأسيس هذه الجبهة، الذي كان من المفروض أن ترى النور منذ وقت بعيد، وما على القوى النقابية والسياسية والحقوقية والاجتماعية الأخرى، في نظري، إلا أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية، والتاريخ لا يرحم. وإذا ما توفرت الإرادة من جهة والابتعاد عن الحسابات الضيقة من جهة أخرى، فقد يكون لتأسيس هذه الجبهة أثر إيجابي جدا على مستوى النضال الاجتماعي، بدءا بالتصدي لمشروعي هذين القانونين الجهنميين، قانون الإضراب وقانون التقاعد، وأملي كبير جدا على هذا المستوى.

7 شهداء بينهم طبيب ومعلم وطالب خلال اقتحام مخيم جنين

أفادت مصادر إعلامية فلسطينية في الضفة الغربية باستشهاد 7 مواطنين وتسجيل عدّة إصابات، بينها إصابتان بحالة خطرة، صباح اليوم الثلاثاء، جراء عدوان الاحتلال المتواصل على مدينة جنين ومخيمها.

ونقل مدير مستشفى جنين الحكومي، وسام بكر، أنّ من بين الشهداء اختصاصي الجراحة في مستشفى جنين أسيد جبارين، إذ تم استهدافه في محيط المستشفى، والمعلم علام جرادات الذي كان متوجها إلى رأس عمله في إحدى المدارس، وطالبا مدرسيا.

وكانت قوات الاحتلال قد اقتحمت مدينة جنين ومخيمها، صباح اليوم، وتمركزت في شوارع حيفا، ونابلس، وطريق برقين، ترافقها وحدات خاصة «مستعربون»، ما أدى إلى اندلاع مواجهات، تمركزت في محيط مخيم جنين، وواد برقين، استشهد خلالها سبعة مواطنين، وأصيب آخرون بالرصاص الحي، بينهم اصابتان بحالة خطيرة.

وأعلنت سرايا القدس - كتيبة جنين أنّ مجاهديها اكتشفوا تسلل قوات خاصة في أطراف المخيم، وخاضوا معها اشتباكات عنيفة على جميع المحاور (شارع الناصره/ الجابريات/ الهدف / دوار الاحمدين /دوار الحصان).

وتحدّثت وسائل إعلام إسرائيلية عن تفجير عبوة ناسفة كبيرة ضد قوات «الجيش» الإسرائيلي في جنين.

وفي السياق نفسه، نقلت مصادر إعلامية عن قيام الاحتلال بمداهمة عددا من منازل المواطنين خلال اقتحامها بلدة جيوس شرق قلقيلية في الضفة الغربية المحتلة، إضافة إلى تفجير حديقة أحد المنازل بعد اقتحام بلدة عصيرة الشمالية قرب نابلس في الضفة الغربية المحتلة.

واقتحمت قوات الاحتلال، فجر اليوم الثلاثاء، مدينة طوباس شمالي الضفة الغربية واشتبكت مع مجموعة من المقاومين الذين تمكنوا من تفجير إحدى الجرافات المشاركة في الاقتحام.

وقالت مديرة التربية والتعليم في جنين سلام الطاهر، إنه تم اخلاء جميع المدارس في مدينة جنين ومخيمها، باستثناء بعض الطلاب في مدرستي الكرامة والزهراء، لخطورة الأوضاع الميدانية.

وأوضح رئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم جنين محمد الصباغ، أن طلبة مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» لا زالوا محاصرين.

وباستشهاد المواطنين السبعة، ترتفع حصيلة الشهداء في الضفة الغربية منذ السابع من شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي إلى 513 شهيدا، بينهم 127 من محافظة جنين، بحسب التجمع الوطني لأسر شهداء فلسطين.

يُذكر أنّ الضفة الغربية تشهد حالات اشتباك يومية تصاعدت منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إذ تتعرض بلداتها ومدنها لاقتحامات يومية تتخللها حملات اعتقالات واسعة، فيما يرتقي شهداء ويصاب آخرون بنيران الاحتلال خلال تصديهم.

عن بوابة الهدف الإخبارية:
الثلاثاء 21 مايو 2024

من وحي الاحداث

حوار الدولة الاجتماعية يوسع الطريق أمام الغلاء

التيتي **الحبيب**

نظمت الحكومة ما تعودت على تسميته بالحوار الاجتماعي هذه السنة، وهي تضمر أمورا خطيرة سيكون لها اثر بليغ على حياة ومعيشة الأغلبية الساحقة من المواطنات والمواطنين. سبق لهذه الحكومة أن أعلنت عن التقليص من تدخل صندوق المقاصة عبر جملة من الإجراءات وعلى رأسها تطبيق السجل الاجتماعي. وكان من بين التسريبات التي قامت بها الحكومة هو رفع ثمن البوطا ب 10 دراهم سنة 2024 وقد يستمر هذا الارتفاع في السنوات المقبلة لتصل إلى 100 أو 120 درهما. وزادت التسريبات بإعلان بداية تطبيق هذه الزيادات مع فاتح فبراير 2024 لكنه اتضح أن التسريبات هي فقط بالونات اختبار ردة فعل المواطنين والمواطنات؛ ولم يتم تطبيق هذه الزيادات إلا يوم 20 ماي 2024 وكان ذلك موضوع بلاغ أصدرته الحكومة يوم 19 ماي الذي هو يوم احد أي يوم عطلة نهاية الأسبوع.

نستنتج من البلاغ أن الحكومة أقدمت على هذه الزيادة بعد انتهاء جولة الحوار الاجتماعي التي أسفرت عن زيادات معتبرة والتي بموجبها لن تتأثر القدرة الشرائية وحتى أن هذه الزيادات هي من صلب العدالة الاجتماعية، لان الفقراء قد استفادوا من الدعم الاجتماعي ومن التغطية الصحية- امو- التضامن، ومن لم يستفيد من ذلك فها هو الحوار الاجتماعي قد مكنه من الزيادات في الأجرة.

يتضح من كل هذا أن الحكومة منشغلة بإخراج سياساتها الظالمة أكثر من اهتمامها بمصير الطبقة العاملة وبقية الكادحين والفئات الاجتماعية المفقرة. إنها وظفت الحوار الاجتماعي من اجل شراء السلم الاجتماعي ودفع المركزيات النقابية إلى التواطؤ والتعاون مع الباطرونا على الإجهاز على ما تبقى من القدرة الشرائية. اتضح أيضا أن الحكومة زجت بالحوار الاجتماعي في خانة الغدر وخيانة الأمانة تلك الخانة التي قامت فيها الحكومة بإعطاء الوعود في الزيادات في الأجور أو توزيع الفتات من مستحقات الشغيلة لفد سلمتها باليد اليمنى لتنزع باليد اليسرى ثروات طائلة لصالح البرجوازية الاحتكارية مثل ما يحصل الآن مع المحروقات وزيادة اثمان البوطا بدل تفكيك المنظومة الاحتكارية وتغريمها باسترجاع كل المسروقات نتيجة الزيادات المطبقة منذ أكثر من 5 سنوات وبإعادة تشغيل سامير وإرجاع أسعار المحروقات إلى المستوى الذي يلبي مصالح جماهير شعبنا والاقتصاد الوطني الذي ينمي ويحقق التحرر من التبعة للامبريالية والسيادة الغذائية والطاقية.

أقدمت الحكومة على تفعيل برنامجها الاقتصادي الاستغلالي وهي مقتنعة أن خطابها السياسوي سيجد من يدافع عنه ويساهم في فرض السلم الاجتماعي. لكنها تنسى أو تتناسى بأنها ضربت القدرة الشرائية في مقتل وأنها دفعت بالملايين إلى حافة الفقر والجوع وهي بذلك أقدمت على إعلان حرب لن تستطيع إخمادها. لقد وسعت الحكومة طريق ارتفاع الأسعار وشن حرب واسعة على قوت الجماهير بارتفاع أسعار المواد الأساسية والخدمات الاجتماعية الضرورية. المغرب يدخل عهدا جديدا ستدشنه سنة البوطا والقادم أفظع.

الجبهة الشعبية تُجدد التأكيد:

الميناء العائم مبعث للقلق وتحذر من مخططات ورائه وتؤكد أن التواجد الأميركي وغيره كقوة احتلال

تُجدد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تأكيدها على أن إنشاء الإدارة الأميركية ميناء عائم على سواحل قطاع غزة مبعث للقلق، وتحذر من مخاطر استخدامه لتنفيذ أهداف ومخططات أخرى مثل التهجير أو حماية الاحتلال وليس لنقل المساعدات.

كما تحذر الجبهة أي جهات فلسطينية أو عربية أو دولية من التساوق مع الإدارة الأميركية، أو العمل في هذا الميناء، وتؤكد على ضرورة فتح جميع المعابر في القطاع بما فيها معبر رفح البري، كبديل لهذا الميناء ولضمان تدفق المساعدات إلى القطاع دون قيود أو شروط.

وتشدد الجبهة على أن معبر رفح البري هو معبر فلسطيني مصري خالص السيادة، وأن آلية إدارته يحددها الطرف الفلسطيني بالاتفاق مع الطرف المصري بعيدا عن سيطرة أو تدخل الاحتلال.

وتجدد الجبهة موقفها الرافض لأي تواجد أميركي أو صهيوني أو أي قوة أجنبية في قطاع غزة سواء في معبر رفح أو أي مكان على أرض أو سواحل القطاع، وتؤكد أنها والمقاومة ستواصل التعامل مع هذه القوات كقوة احتلال.

عن دائرة الإعلام المركزي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:
18 مايو 2024